

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في تحسين مستوى
المعيشة وخلق فرص العمل دراسة تطبيقية في المملكة العربية
السعودية

إعداد الطالب/

عبدالعزیز معتز بالله طوله

253000860

المشرف الثاني/

د.فايز جراد

المشرف الرئيسي/

د. الفیصل عبد الحمید

العام الدراسي:

2026 – 1448

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى كل من أسهم في ترسيخ قيمة العلم بوصفه أساس التقدم والرقى، وإلى من

آمنوا بأن البحث العلمي مسؤولية فكرية وأخلاقية قبل أن يكون متطلباً

أكاديمياً،

أهدي هذا العمل المتواضع الذي جاء ثمرةً لجهدٍ متواصل، ومحاولاتٍ متعددة،

راجياً أن يكون إضافة علمية نافعة،

وأن يسهم في إثراء المعرفة وفتح آفاق جديدة للبحث والدراسة في هذا المجال.

شكر ونفك

أحمد الله عز وجل الذي وفقني في إتمام هذا البحث العلمي،

والذي ألهمني الصحة والعافية والعزيمة.

فالحمد لله حمداً كثيراً

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلي الأستاذ الدكتور /

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع
دراستنا في جوانبها المختلفة.

والشكر والتقدير موصول إلي إدارة جامعة ميد أوشن ممثلة بالكادر الأكاديمي
والإداري، لما قدموه من تسهيلات وتشجيع وتوفير الخدمات المطلوبة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من لم يسعني الحظ بذكر أسمائهم راجياً من المولي
عز وجل أن تكون هذه الدراسة نافذة لدراسات أخرى .

مستخلص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأبعادها (التمكين الاقتصادي، وتوليد فرص العمل، والابتكار وريادة الأعمال، والشمول المالي) على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل مجتمعها في أصحاب وملاك المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمديرين التنفيذيين فيها، وقد تم اختيار عينة عشوائية طبقية بلغ حجمها (385) مفردة موزعة على المناطق الجغرافية الرئيسة في المملكة وعلى قطاعات اقتصادية متنوعة. واستخدم الباحث الاستبانة أداة لجمع البيانات بعد التحقق من صدقها وثباتها، إذ بلغ معامل ثبات ألفا كرونباخ للأداة ككل (0.942). وعولجت البيانات إحصائياً باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS V.26)، عبر مجموعة من الأساليب شملت الإحصاء الوصفي، ومعامل ارتباط بيرسون، وتحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد.

كشفت نتائج الدراسة عن وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بأبعادها الأربعة مجتمعة على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل، إذ فسرت هذه الأبعاد ما نسبته (77.6%) من التباين في المتغير التابع، وجاء بعد توليد فرص العمل في المرتبة الأولى من حيث التأثير، يليه التمكين الاقتصادي، فالابتكار وريادة الأعمال، وأخيراً الشمول المالي. وأوصت الدراسة بتطوير منظومة التشريعات الداعمة لهذه المشروعات، وتوسيع قنوات التمويل المتاحة لها، وتعزيز برامج التوظيف فيها، والتوسع في إنشاء حاضنات الأعمال ومسرعاتها، وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال بما يعزز من إسهامها في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تحسين مستوى المعيشة، المملكة العربية السعودية، رؤية 2030.

قائمة المحتويات

أ.....	بسم الله الرحمن الرحيم
ب.....	الإهداء
ج.....	الشكر والتقدير
د.....	مستخلص الدراسة
ه.....	قائمة المحتويات
ح.....	قائمة الجداول
1.....	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
1.....	1.1 المقدمة
2.....	2.1 مشكلة الدراسة
3.....	3.1 أهمية الدراسة:
5.....	4.1 أهداف الدراسة:
5.....	ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:
6.....	5.1 تساؤلات الدراسة
7.....	6.1 فروض الدراسة:
7.....	7.1 الدراسات السابقة:
16.....	8.1 الفجوة البحثية:
18.....	9.1 المنطلقات النظرية للدراسة:
21.....	10.1 المنهجية وطرق البحث:
26.....	الفصل الثاني: الإطار النظري
26.....	المبحث الأول: المشروعات الصغيرة والمتوسطة
26.....	1.1.2 تمهيد
26.....	2.1.2 مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة
29.....	3.1.2 أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة
31.....	4.1.2 أهداف المشروعات الصغيرة والمتوسطة

32.....	5.1.2 أبعاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة
36.....	6.1.2 استراتيجيات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة
38.....	7.1.2 تحديات المشروعات الصغيرة والمتوسطة
38.....	8.1.2 المداخل النظرية لدراسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة
40.....	المبحث الثاني: تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل
40.....	1.2.2 تمهيد
40.....	2.2.2 مفهوم تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل
43.....	3.2.2 أهمية تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل
46.....	4.2.2 أهداف تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل
48.....	5.2.2 أبعاد ومؤشرات تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل
51.....	6.2.2 استراتيجيات تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل
54.....	الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها الميدانية
54.....	1.3 تمهيد
54.....	2.3 منهج الدراسة
54.....	3.3 مجتمع الدراسة
55.....	4.3 عينة الدراسة
57.....	5.3 أداة الدراسة
58.....	6.3 صدق أداة الدراسة
61.....	7.3 ثبات أداة الدراسة
61.....	8.3 مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة
62.....	9.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة
65.....	الفصل الرابع: تحليل بيانات الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات
65.....	1.4 تمهيد
65.....	2.4 تحليل البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة
67.....	3.4 التحليل الوصفي لاستجابات أفراد عينة الدراسة
72.....	4.4 اختبار فرضيات الدراسة

80.....	الفصل الخامس: نتائج الدراسة وتوصياتها
80.....	1.5 تمهيد
80.....	2.5 نتائج الدراسة
83.....	3.5 توصيات الدراسة
85.....	4.5 مقترحات لدراسات مستقبلية
86.....	Abstract
87.....	المراجع
91.....	الملاحق
92.....	استمارة استبيان

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
1.	جدول (3 - 1): توزيع الاستبانات على عينة الدراسة	56
2.	جدول (3 - 2): التوزيع الجغرافي لعينة الدراسة	56
3.	جدول (3 - 3): توزيع عينة الدراسة وفق القطاع الاقتصادي	56
4.	جدول (3 - 4) مقياس ليكرت الخماسي في قياس الاستجابات	58
5.	جدول (3 - 5) المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد	58
6.	جدول (3 - 6): معاملات الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة مع الدرجة الكلية لبعدها	59
7.	جدول (3 - 7): معاملات ارتباط أبعاد المتغير المستقل بالدرجة الكلية للمتغير	60
8.	جدول (3 - 8): معاملات ثبات ألفا كرونباخ لأبعاد الدراسة	61
9.	جدول (3 - 9): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة	62
10.	جدول (4 - 1): توزيع أفراد عينة الدراسة وفق الخصائص الديموغرافية	65
11.	جدول (4 - 2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد التمكين الاقتصادي	66
12.	جدول (4 - 3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد توليد فرص العمل	67
13.	جدول (4 - 4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد الابتكار وريادة الأعمال	68

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
14.	جدول (4 - 5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد الشمول المالي	69
15.	جدول (4 - 6): ترتيب أبعاد المتغير المستقل (المشروعات الصغيرة والمتوسطة) وفق المتوسط الحسابي	70
16.	جدول (4 - 7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المتغير التابع	70
17.	جدول (4 - 8): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر أبعاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل	72
18.	جدول (4 - 9): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر التمكين الاقتصادي على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل	74
19.	جدول (4 - 11): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر توليد فرص العمل على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل	75
20.	جدول (4 - 11): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر الابتكار وريادة الأعمال على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل	77
21.	جدول (4 - 12): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر الشمول المالي على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل	78

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

تحتل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مكانة محورية في الهياكل الاقتصادية المعاصرة على المستوى العالمي، إذ تُشكّل الغالبية العظمى من إجمالي المنشآت الاقتصادية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، وتُعدّ من أبرز الأدوات التي تعتمد عليها الحكومات والمنظمات الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، نظراً لما تتميز به من قدرة فائقة على التكيف مع متغيرات البيئة الاقتصادية والاستجابة لاحتياجات الأسواق المحلية ودعم التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية للمجتمعات (العش، 2020).

وتبرز أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوصفها رافداً أساسياً من روافد تنمية الاقتصاد، حيث تسهم إسهاماً جوهرياً في استحداث مناصب العمل وتجديد النسيج المؤسسي الاقتصادي وتوزيع الدخل بصورة أكثر عدالة بين أفراد المجتمع مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، كما تؤدي دوراً بارزاً في دعم حركة الصادرات وسدّ جزء من حاجة الطلب المحلي (سايبى، 2021).

و تكتسب هذه المشروعات أهمية مضاعفة باعتبارها أحد أهم الآليات التي تسهم بنسبة كبيرة في التشغيل والحدّ من البطالة، نظراً لمرونتها في توفير فرص العمل وانخفاض تكلفة رأس المال المستثمر فيها واعتمادها على المبادرات الفردية (الجناحي، 2020). كما أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تُعدّ أداة فاعلة لتعبئة الموارد المالية وتحقيق التنمية العادلة والمتوازنة والمستدامة وزيادة متوسط الدخل الفردي وحماية الأعمال ذات الطابع المحلي والتراثي (عطية، 2021) ومن المنظور الدولي، أكّدت الدراسات المقارنة أن هناك علاقة وثيقة بين وجود الاستثمارات والشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة من جهة، وبين جودة الحياة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى (Erdin & Ozkaya، 2020).

وعلى صعيد تحسين مستوى المعيشة، تؤدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً تكاملياً مع المنظمات الحكومية والمجتمعية في رفع المستوى المعيشي لشرائح واسعة من السكان، إذ أن تحسين مستوى المعيشة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتوفير فرص العمل وزيادة الدخل وتوسيع قاعدة المشاركة الاقتصادية (محمود، 2021). وقد أظهرت الشواهد الميدانية أن المشروعات الصغيرة تسهم في تخفيف

حدة الفقر وتشغيل الخريجين وتحسين الأوضاع الاقتصادية للأسر في المجتمعات المحلية (أبو قرون ودفع السيد، 2022). كما تبين أن هذه المشروعات تؤثر إيجابياً على مختلف جوانب رفاهية المجتمع بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم ومستويات الدخل وظروف السكن. (Sinaga & Sitorus, 2023)

وفي إطار المملكة العربية السعودية، تتسم البيئة الاقتصادية بخصوصية فريدة في ظل التحولات الاستراتيجية الكبرى التي تشهدها المملكة من خلال رؤية 2030 التي وضعت تطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن أولوياتها الاستراتيجية، إدراكاً لدور هذا القطاع في تنويع مصادر الدخل الوطني وتعزيز مشاركة القطاع الخاص وتمكين رواد الأعمال. ومن هنا تأتي هذه الدراسة للبحث في أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأبعادها (التمكين الاقتصادي، وتوليد فرص العمل، والابتكار وريادة الأعمال، والشمول المالي) على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية، استجابةً للحاجة العلمية والعملية الملحة لفهم هذه العلاقة في السياق السعودي الخاص (Boboev et al., 2026).

2.1 مشكلة الدراسة

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ركيزة محورية في البنية الاقتصادية للدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، إذ تُشكّل النسبة الغالبة من إجمالي المنشآت الاقتصادية وتستوعب الشريحة الأوسع من القوى العاملة، غير أن الواقع التطبيقي يكشف عن فجوة جوهرية بين ما تتطوي عليه هذه المشروعات من إمكانات تنموية هائلة وبين ما تحقّقه فعلياً من مخرجات ملموسة على صعيد تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل المستدامة، ولا سيما في الاقتصادات التي تمرّ بمراحل تحوّل هيكلي كالاقتصاد السعودي الذي يسعى إلى الانتقال من نموذج ريعي أحادي المصدر إلى اقتصاد متنوع ومستدام قائم على المعرفة والابتكار وفقاً لمستهدفات رؤية المملكة 2030.

وعلى الرغم من أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية تتجاوز (600,000) منشأة تُمثّل نحو (99%) من إجمالي المنشآت التجارية، إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لا تزال عند حدود (28%) تقريباً، وهي نسبة متواضعة قياساً بنظيراتها في الاقتصادات المتقدمة التي تتراوح فيها هذه المساهمة بين (50%) و(70%)، مما يشير إلى أن هذا القطاع لم يصل بعد إلى مستوى الأداء المأمول في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتّصل بذلك أن معدلات البطالة بين المواطنين السعوديين ولا سيما فئة الشباب والخريجين الجدد لا تزال تُشكّل تحدياً

تنموياً بارزاً، إذ بلغ معدل البطالة بين السعوديين نحو (11.7%) وفقاً لأحدث البيانات المتاحة، مع ارتفاع ملحوظ بين الإناث والفئات العمرية الشابة، مما يطرح تساؤلات جوهرية حول مدى فاعلية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الازدحام بدورها المفترض في استيعاب القوى العاملة الوطنية وتوفير فرص عمل لائقة ومستدامة تسهم في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

وتتعمق هذه الإشكالية حين نستحضر جملة التحديات البنيوية والهيكلية التي تكبل قدرة هذه المشروعات على تعظيم أثرها التنموي، والتي تتمحور حول محدودية الوصول إلى مصادر التمويل الملائمة وارتفاع تكاليفه، وضعف البنية التحتية المؤسسية الداعمة، وقصور المهارات الإدارية والتسويقية لدى أصحاب المشروعات، وهشاشة منظومة الابتكار وريادة الأعمال، فضلاً عن التعقيدات التنظيمية والبيروقراطية التي تعيق نمو هذه المشروعات وتضعف قدرتها التنافسية. كما أن ضعف الشمول المالي وعدم قدرة شريحة واسعة من رواد الأعمال على الاستفادة من أدوات التمويل والخدمات المصرفية المتاحة يحول دون تحقيق هذه المشروعات لمعدلات النمو والتوسع المطلوبة، مما ينعكس سلباً على قدرتها في الإسهام الفاعل في رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر وتقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين شرائح المجتمع.

وقد أكدت الشواهد الإمبريقية المستقاة من الأدبيات العلمية أن ثمة علاقة ارتباطية وثيقة بين فاعلية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين تحسن مؤشرات مستوى المعيشة وخلق فرص العمل، غير أن طبيعة هذه العلاقة وأبعادها ومحدداتها تتباين تبعاً للسياقات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية لكل بيئة، وهو ما يستوجب دراسة هذه العلاقة في السياق السعودي الخاص الذي يتسم بخصوصيات اقتصادية واجتماعية وثقافية فريدة. وبمراجعة الدراسات السابقة يتضح وجود ندرة ملحوظة في البحوث التي تناولت بشكل تكاملي أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأبعادها المتعددة (التمكين الاقتصادي، وتوليد فرص العمل، والابتكار وريادة الأعمال، والشمول المالي) على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في البيئة السعودية تحديداً، مما يجسد فجوة بحثية واضحة تسعى هذه الدراسة إلى سدّها.

وعليه، تتبلور مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: ما أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأبعادها (التمكين الاقتصادي، وتوليد فرص العمل، والابتكار وريادة الأعمال، والشمول المالي) على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية؟

3.1 أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية (النظرية)

- إثراء الأدب النظري والأكاديمي المتعلق بدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل، من خلال تقديم إطار نظري متكامل يربط بين أبعاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة (التمكين الاقتصادي، وتوليد فرص العمل، والابتكار وريادة الأعمال، والشمول المالي) وبين المتغير التابع في سياق بيئة المملكة العربية السعودية.
- سدّ الفجوة البحثية في الدراسات العربية والسعودية تحديداً التي تناولت موضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بتحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل، إذ إن معظم الدراسات السابقة أجريت في بيئات جغرافية مختلفة (مصر، العراق، الأردن، السودان، تركيا، إندونيسيا) ولم تركز على البيئة السعودية بشكل خاص.
- تقديم نموذج بحثي قابل للاختبار يمكن أن يستفيد منه الباحثون في إجراء دراسات مستقبلية مماثلة أو موسّعة في بيئات عربية وإسلامية أخرى، مما يسهم في تطوير حقل المعرفة المتعلق باقتصاديات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- المساهمة في بناء قاعدة معرفية متخصصة تربط بين نظريات التنمية الاقتصادية ونظريات ريادة الأعمال والشمول المالي من جهة، وبين تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل من جهة أخرى، في إطار رؤية المملكة 2030.
- توفير أداة قياس علمية موثوقة وصادقة يمكن استخدامها من قبل الباحثين لقياس أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأبعادها المختلفة على تحسين مستوى المعيشة في بيئات متنوعة.

الأهمية العملية (التطبيقية):

- مساعدة صانعي القرار والسياسات في المملكة العربية السعودية على فهم العلاقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل، مما يمكنهم من صياغة سياسات واستراتيجيات أكثر فاعلية لدعم هذا القطاع الحيوي.
- تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق يمكن أن تستفيد منها الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) وصندوق التنمية الصناعية السعودي وبنك التنمية الاجتماعية والجهات الحكومية ذات الصلة في تصميم برامج دعم وتمكين أكثر كفاءة.

- دعم جهود تحقيق رؤية 2030 من خلال تسليط الضوء على الأبعاد الأكثر تأثيراً في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي ينبغي التركيز عليها لتعزيز العائد التنموي والاجتماعي وتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي وتوطين الوظائف.
- إفادة رواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة من خلال تزويدهم بمعرفة علمية حول العوامل المؤثرة في نجاح مشروعاتهم وقدرتها على الإسهام في تحسين مستوى المعيشة، مما يساعدهم على اتخاذ قرارات استراتيجية أكثر وعياً.
- توجيه مؤسسات التمويل والبنوك والمستثمرين نحو القطاعات والأنشطة الأكثر تأثيراً في المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تسهم بشكل فاعل في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل، مما يحسن من كفاءة تخصيص الموارد المالية.
- المساهمة في تطوير برامج حاضنات ومسرّعات الأعمال في المملكة من خلال تحديد الأبعاد الأكثر تأثيراً التي ينبغي أن تركز عليها هذه البرامج لتحقيق أقصى أثر ممكن على مستوى المعيشة وسوق العمل.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأبعادها (التمكين الاقتصادي، وتوليد فرص العمل، والابتكار وريادة الأعمال، والشمول المالي) على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030.

وينتفع من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على أثر التمكين الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية.
- الكشف عن أثر توليد فرص العمل من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية.
- تحديد أثر الابتكار وريادة الأعمال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية.
- قياس أثر الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية.

- التعرف على أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية وتحدّد من قدرتها على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل.
- تقديم إطار مقترح من التوصيات والسياسات العملية لتعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية، بما يتوافق مع أهداف رؤية 2030 وبرامجها التنفيذية.

5.1 تساؤلات الدراسة

السؤال الرئيسي:

ما أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأبعادها (التمكين الاقتصادي، وتوليد فرص العمل، والابتكار وريادة الأعمال، والشمول المالي) على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية؟

الأسئلة الفرعية:

- السؤال الفرعي الأول: ما أثر التمكين الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية؟
- السؤال الفرعي الثاني: ما أثر توليد فرص العمل من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية؟
- السؤال الفرعي الثالث: ما أثر الابتكار وريادة الأعمال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية؟
- السؤال الفرعي الرابع: ما أثر الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية؟
- السؤال الفرعي الخامس: ما أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحدّد من قدرتها على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية؟
- السؤال الفرعي السادس: ما السياسات والتوصيات العملية المقترحة لتعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في

6.1 فروض الدراسة:

الفرض الرئيسي: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بأبعادها (التمكين الاقتصادي، وتوليد فرص العمل، والابتكار وريادة الأعمال، والشمول المالي) على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية.

الفروض الفرعية:

- الفرض الفرعي الأول: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتمكين الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية.
- الفرض الفرعي الثاني: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتوليد فرص العمل من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية.
- الفرض الفرعي الثالث: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للابتكار وريادة الأعمال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية.
- الفرض الفرعي الرابع: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية.

7.1 الدراسات السابقة:

فيما يلي عرض تفصيلي لهذه الدراسات مقسماً إلى محورين: المحور الأول يتناول الدراسات المتعلقة بالمتغير المستقل (المشروعات الصغيرة والمتوسطة) وعلاقته بمتغيرات أخرى، والمحور الثاني يتناول الدراسات المتعلقة بالمتغير التابع (تحسين مستوى المعيشة) وعلاقته بمتغيرات أخرى.

المحور الأول: الدراسات المتعلقة بالمتغير المستقل (المشروعات الصغيرة والمتوسطة) وعلاقته بمتغيرات أخرى

● دراسة (أحمد، 2020) بعنوان: "العلاقة بين تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاقتصاد المصري: نماذج من تجارب دول آسيوية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى الارتباط بين فعالية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأبعادها (خلق فرص العمل، والتخفيف من مشكلة البطالة، وتحسين الإنتاجية، وتوليد الدخل) على تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر مع الاستفادة من تجارب بعض دول شرق وجنوب شرق آسيا. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود ارتباط وثيق بين تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاقتصاد المصري، مع تحديد المعوقات التي تواجهها والاستراتيجيات الحكومية لتفعيل دورها. وأوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من التجارب الآسيوية الناجحة وتطوير استراتيجيات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر.

● دراسة (الجناحي، 2020) بعنوان: "دور المشروعات الصغيرة لمعالجة مشكلة البطالة في العراق".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المشروعات الصغيرة بأبعادها (المرونة في توفير فرص العمل، والدور في التنمية الوطنية، والاعتماد على المبادرات الفردية) على معالجة مشكلة البطالة في العراق. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة لها صفات تجعلها أكثر ملاءمة للبيئة العراقية كانهخفاض تكلفة رأس المال المستثمر، وأنها مشروعات كثيفة العمل يمكنها إذا أحسن التوسع فيها واختيار أنشطتها ومواقع إقامتها وتطوير سبل تمويلها وتسويق منتجاتها أن تكون أحد العوامل الرئيسية لخفض نسبة البطالة في العراق. وأوصت الدراسة بضرورة التوسع في المشروعات الصغيرة وتكاملها مع المشروعات الكبيرة لخلق عدد كبير من فرص العمل المنتجة.

● دراسة (المومني وكنعان، 2020) بعنوان: "دور حاضنات الأعمال في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة: تجربة الشركة الأردنية للإبداع".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور حاضنات الأعمال بأبعادها (الخدمات المقدمة، ومستوى الرضا والاستخدام، والسمات الشخصية للقائمين على المشروعات) على نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الشركة الأردنية للإبداع. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من (57)

مشروعاً محتضناً، واستُخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن مستوى الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال في الشركة الأردنية للإبداع حصلت على مستوى رضا عالٍ باستثناء خدمات المهارات الإدارية التي حصلت على مستوى رضا متوسط، وأن لكافة الخدمات المقدمة دلالة إحصائية قوية في التأثير على مستوى نجاح المشروعات، في حين أن السمات الشخصية للقائمين على المشروعات لم تؤثر على مستوى الرضا أو ربحية المشروعات. وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على المهارات الإدارية وتمكين المشروعات المحتضنة للوصول إلى الأعمال التجارية والمستشارين وذوي الخبرات.

● دراسة (العش، 2020) بعنوان: "تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم تنمية الاقتصاديات النامية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأبعادها (ماهية المشروعات وآلياتها، وإتاحة فرص العمل للشباب ومكافحة البطالة، والتكاليف الاستثمارية المنخفضة) على دعم تنمية الاقتصاديات النامية. واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي القائم على وصف الظاهرة ثم تحليلها وإيجاد الحلول المناسبة لها. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر يمثل قطاعاً بالغ الأهمية في هيكل قطاع الصناعة، وصاحب أولوية كبيرة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن نقص التمويل يُعدّ أصعب التحديات وأهم العقبات لنمو هذه المشروعات في الدول النامية. وأوصت الدراسة بضرورة التنسيق والتكامل بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وإنشاء قاعدة بيانات موحدة ومتخصصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء بنوك صغيرة على غرار بنك الفقراء ببنجلاديش (مصرف جرامين).

● دراسة (عطية، 2021) بعنوان: "واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري: تحديات العمل وآليات المواجهة".

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري بأبعاده (مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها، ودورها في دعم الاقتصاديات الوطنية، وتجربتها في مصر، ومعوقات عملها) على تحديات العمل وآليات المواجهة في الاقتصاد المصري. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تواجه قدراً لا بأس به من المشكلات سواء التمويلية أو الإدارية أو التسويقية والتصديرية،

والتي قد تؤدي في كثير من الأحيان إلى إفشال تلك المشروعات في مهدها أو حال ممارستها لأنشطتها، مما جعل من التدخل الحكومي وتوجيه الدعم المستمر لهذه المؤسسات أمراً ملحاً. وأوصت الدراسة بالعمل على تخفيض مبالغ التأمينات الابتدائية والنهائية وتهيئة المناخ والظروف الملائمة لممارسة الأنشطة.

● دراسة (النايض وآخرون، 2021) بعنوان: "الدور التقني لحاضنات الأعمال في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة ميدانية على حاضنات الأعمال الليبية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور التقني لحاضنات الأعمال بأبعادها (رعاية الأفكار الإبداعية، وتحويل الأبحاث التطبيقية من مرحلة البحث والتطوير إلى مرحلة التنفيذ، والدعم التقني والإداري) على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في حاضنات الأعمال الليبية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل العصب الرئيسي للاقتصاد أي دولة وتتميز بقدرتها العالية على توفير فرص العمل، إلا أن المؤسسات الصغيرة تشهد معدلات فشل عالية خاصة في السنوات الأولى لانطلاقها نظراً لنقص المهارات الإدارية وضعف مواردها المالية. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بإنشاء حاضنات الأعمال ودعمها لتمكين المشروعات الصغيرة من الحصول على المعلومات والاستشارات وخدمات التدريب.

● دراسة (سايبى، 2021) بعنوان: "دور ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بأبعادها (تجديد حظيرة المؤسسات، واستحداث مناصب العمل، والتنمية الاجتماعية، وتوزيع الدخل) على تنمية الاقتصاد. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة على تجديد حظيرة المؤسسات واستحداث مناصب العمل وبروزها كحل للمشاكل المتعلقة بالبطالة، كما أنها تسهم في التنمية الاجتماعية من خلال ميلها إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، فهي بذلك تحدّ من الفقر، وتؤثر بشكل كبير على حجم الصادرات. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز دور ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

● دراسة (أبو قرون ودفع السيد، 2022) بعنوان: "دور المشروعات الصغيرة في تخفيف حدة الفقر في السودان: دراسة حالة محلية شندي".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المشروعات الصغيرة بأبعادها (أنواعها ومميزاتها في السودان، وأثرها في تخفيف حدة الفقر، ودورها في حل مشكلة البطالة) على تخفيف حدة الفقر في محلية شندي بالسودان. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على الاستبيان كأداة لجمع البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS). وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة في محلية شندي عملت على تخفيف حدة الفقر وحل مشكلة البطالة وتشغيل الخريجين. وأوصت الدراسة بضرورة دعم المشروعات الصغيرة وتوفير التمويل الأصغر لتعزيز دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية وتخفيف الفقر.

● دراسة (آدم وآخرون، 2022) بعنوان: "دور الريادة الاستراتيجية في تطوير أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة مشروعات الخريج المنتج بمدينة كوستي ولاية النيل الأبيض 2019-2020م".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الريادة الاستراتيجية بأبعادها (الابتكار، والأفكار الإبداعية، وتحمل المخاطر، والاستجابة لمتغيرات البيئة الداخلية والخارجية) على تطوير أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مشروعات الخريج المنتج بمدينة كوستي. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة. وافترضت الدراسة فرضية رئيسة مفادها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الريادة الاستراتيجية وتطوير أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المشروع يعتمد على وسائط التواصل الاجتماعي كمنفذ لمبيعات منتجاته، وأنه ينفذ أعماله وأنشطته بطرق وأفكار إبداعية، وأن لإدارة المشروع القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة لتجنب المخاطر. وأوصت الدراسة بضرورة دعم الاتصالات وتبادل الأفكار والمعلومات مع المؤسسات الاقتصادية في داخل وخارج الدولة، وإيلاء المزيد من الاهتمام باستراتيجيات تنويع وترويج المنتجات، والعمل على الاستفادة من الاستثمارات الفنية والاقتصادية كوسائل فاعلة لتطوير أداء المشروعات.

● دراسة (عبدالهادي والبريكي، 2023) بعنوان: "دور التخطيط الاستراتيجي في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التخطيط الاستراتيجي بأبعاده (التشخيص الاستراتيجي، وتحليل العوامل الخارجية والداخلية، وتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات) على نجاح أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من (25) موظفًا من العاملين في الشركة قيد الدراسة ممن لهم علاقة بالتخطيط الاستراتيجي، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التخطيط الاستراتيجي يعدّ مهمة أساسية يجب على المؤسسة اتباعها، وأن عملية التشخيص الاستراتيجي من أهم مراحل التخطيط الاستراتيجي، وأن أكثر من نصف عينة الدراسة يعتقدون أن دعم الدولة لتسهيل الإجراءات واستيراد المواد الخام والمعدات سبب رئيسي لنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وأوصت الدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي لمساعدتها في المنافسة والبقاء أطول مدة ممكنة في نشاطها الاقتصادي.

❶ دراسة (البلتاجي، 2025) بعنوان: "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة تحليلية تطبيقية على مصر".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأبعادها (الهيكل الإنتاجي، وفرص العمل، والأطر التشريعية) على تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في مصر. واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي التطبيقي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم الهيكل الإنتاجي وتوفير فرص العمل في الاقتصاد المصري. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير الأطر التشريعية المنظمة لعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية

❷ دراسة (Erdin & Ozkaya, 2020) بعنوان "Contribution of Small and Medium Enterprises to Economic Development and Quality of Life in Turkey".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأبعادها (التنمية الاقتصادية، والتنمية الإقليمية، والاستثمارات والشركات الصناعية) على جودة الحياة ومستوى المعيشة في تركيا. واستخدمت الدراسة منهجاً مركباً يجمع بين بحوث العمليات ونظم المعلومات الجغرافية

(GIS)، فضلاً عن أسلوب TOPSIS لتقييم المقاربات الابتكارية للقطاعات. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن جودة الحياة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لها علاقة وثيقة بوجود الاستثمارات والشركات الصناعية، وأن هناك فروقات ملحوظة بين شرق وغرب تركيا من حيث مستويات المعيشة ومساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية. وأوصت الدراسة بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتقليل الفجوة التنموية بين المناطق.

● دراسة (Pramono et al., 2021) بعنوان "Determinants of the Small and Medium Enterprises Progress: A Case Study of SME Entrepreneurs in Manado, Indonesia".

هدفت الدراسة إلى التعرف على محدّدات تقدّم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأبعادها (الملف الديموغرافي وملف الأعمال، والخصائص الشخصية الريادية مثل الحاجة للإنجاز وموضع الضبط والاتجاه نحو المخاطرة) على تقدّم الأعمال لدى رواد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مدينة مانادو بإندونيسيا. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب الارتباط والانحدار، وتكونت العينة من (21) مستجيباً من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، واستخدم استبيان مفتوح مهيكّل وبرنامج SPSS 24 لتحليل البيانات. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن حوالي 75% من المشروعات حققت تقدماً، وأن غالبية رواد الأعمال من الفئة العمرية 20-40 سنة وحاملي درجة البكالوريوس، مع عدم وجود فروق جوهرية بين رواد الأعمال من السكان الأصليين وغير الأصليين، وأن عامل "الرغبة في أن يكون المرء رئيس نفسه" كان ذا دلالة إحصائية في دافعية بدء المشروع. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز المهارات الريادية والرقمية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق الاستفادة والتقدم.

● دراسة (Ndubisi, Zhai, & Lai, 2021) بعنوان "Small and Medium Manufacturing Enterprises and Asia's Sustainable Economic Development".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بأبعادها (الابتكار، والاستدامة البيئية، وإدارة سلاسل التوريد، والتحول الرقمي) على التنمية الاقتصادية المستدامة في آسيا. واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي التكاملي من خلال مراجعة مجموعة من الأبحاث المتخصصة في المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في آسيا. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة تشكّل العمود الفقري لاقتصادات الدول الآسيوية النامية، وأن دعمها

بالابتكار والتحول الرقمي والاستدامة البيئية يُعدّ ضرورياً لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وأوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات داعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تركز على الابتكار والاستدامة وإدارة سلاسل التوريد لتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية الآسيوية.

● دراسة (Sinaga & Sitorus, 2023) بعنوان "The Role of Micro, Small and Medium Enterprises (MSMEs) towards Community Welfare in Medan City".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بأبعادها (الرعاية الصحية، والتعليم، ومستويات الدخل، وظروف السكن، والوصول إلى تكنولوجيا الاتصالات) على رفاهية المجتمع في مدينة ميدان بإندونيسيا. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي النوعي، وأُجريت على قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مدينة ميدان. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لها تأثير إيجابي عميق على مختلف جوانب رفاهية المجتمع بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم ومستويات الدخل وظروف السكن والوصول إلى تكنولوجيا الاتصالات، مما يؤكد دورها الحاسم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة لسكان مدينة ميدان. وأوصت الدراسة بضرورة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها عوامل تغيير إيجابي في مسعى تحقيق مجتمع مزدهر.

المحور الثاني: الدراسات المتعلقة بالمتغير التابع (تحسين مستوى المعيشة) وعلاقته بمتغيرات أخرى

أولاً: الدراسات العربية

● دراسة (الوكيل، 2020) بعنوان: "تفعيل دور الزكاة في تحسين مستوى المعيشة بين الأفراد في ضوء الفقه الإسلامي".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الزكاة بأبعادها (الحد من الفقر والبطالة، وتوزيع الدخل والثروة، وتحقيق التكافل الاجتماعي) على تحسين مستوى المعيشة بين الأفراد في ضوء الفقه الإسلامي. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على التأصيل الفقهي والاستنباطي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن للزكاة دوراً فاعلاً ومحورياً في تحسين مستوى المعيشة من خلال إعادة توزيع الدخل

والثروة بين أفراد المجتمع والحدّ من ظاهرتي الفقر والبطالة وتحقيق التكافل الاجتماعي. وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور الزكاة في المجتمعات الإسلامية وإنشاء مؤسسات متخصصة لجمع الزكاة وتوزيعها بشكل عادل وفعال.

● دراسة (محمود، 2021) بعنوان: "تقويم جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى كفاءة وفعالية جهود الجمعيات الأهلية بأبعادها (المنح المادية، والمساعدات العينية والطبية، والتكامل بين المنظمات الحكومية والجمعيات الأهلية) على تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة في ظل تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19). واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتكونت العينة من فئتين هما المسؤولون والمستفيدون من خدمات الجمعيات الأهلية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن مستوى كفاءة وفعالية جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة كما تحدده المسؤولون والمستفيدون كان متوسطاً. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز التكامل بين المنظمات الحكومية والجمعيات الأهلية لرفع مستوى كفاءة وفعالية الجهود المبذولة في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة.

● دراسة (نيل والحاييس وحجازي، 2025) بعنوان: "دور برامج الحماية الاجتماعية في تحسين مستوى معيشة الأسر الفقيرة: دراسة ميدانية على عينة من المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور برامج الحماية الاجتماعية بأبعادها (الدعم النقدي، والعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر) على تحسين مستوى معيشة الأسر الفقيرة من خلال دراسة ميدانية على المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة في مصر. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الميداني. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن برامج الحماية الاجتماعية وخاصة برنامج تكافل وكرامة أسهمت في تحسين مستوى معيشة الأسر الفقيرة من خلال توفير الدعم النقدي وتعزيز العدالة الاجتماعية. وأوصت الدراسة بضرورة التوسع في برامج الحماية الاجتماعية وتطوير آلياتها لضمان وصولها إلى أكبر عدد ممكن من المستفيدين.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

● دراسة (Imramziyeva et al., 2025) بعنوان "The Role of Small and Medium Enterprises in Poverty Alleviation and Economic Well-Being".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأبعادها (تخفيف حدة الفقر، وتعزيز الرفاه الاقتصادي، وتوفير فرص العمل) على تحسين مستوى المعيشة والرفاه الاقتصادي. واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي المقارن بين مجموعة من الدول. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً جوهرياً في تخفيف حدة الفقر وتعزيز الرفاه الاقتصادي من خلال توفير فرص العمل وتوليد الدخل. وأوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات شاملة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتذليل العقبات التي تواجهها لتعظيم دورها في تحقيق الرفاه الاقتصادي.

● دراسة (Boboev, Qobilov, & Xalilova, 2026) بعنوان "Improving the Standard of Living of the Population through Small Businesses".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المشروعات الصغيرة بأبعادها (توليد فرص العمل، وزيادة دخل الأسر، وتعزيز الشمول الاقتصادي، وتنمية رأس المال البشري، والتمكين الاجتماعي) على تحسين مستوى معيشة السكان. واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي القائم على المراجعة النظرية والتحليلية للأدبيات والدراسات ذات الصلة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة تؤدي دوراً محورياً في تحسين مستوى المعيشة من خلال توليد فرص العمل وزيادة دخل الأسر وتعزيز الشمول الاقتصادي وتوفير فرص لتنمية المهارات وتراكم رأس المال البشري، إلا أن تحديات مثل محدودية الوصول إلى التمويل والحوافز التنظيمية والقيود التكنولوجية والتعرض للصدمات الاقتصادية قد تعيق فاعليتها. وأوصت الدراسة بضرورة دعم المشروعات الصغيرة من خلال التدخلات السياسية وبناء القدرات والتكامل التكنولوجي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

8.1 الفجوة البحثية:

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في عدة جوانب جوهريّة، إذ تتقاطع معها في التأكيد على الدور المحوري الذي تؤديه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل والحدّ من معدلات البطالة والفقر، وهو ما أجمعت عليه دراسات كلٍّ من (العش، 2020) و(ساببي، 2021) و (Erdin & Ozkaya, 2020) و (Boboev, Qobilov, & Xalilova, 2026). كما تتفق الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في توظيف المنهج الوصفي التحليلي كمنهج بحثي رئيسي، وهو ما اعتمدته دراسات (عطية، 2021) و(الجناحي،

(2020) و(عبدالهادي والبريكي، 2023) و(أبو قرون ودفع السيد، 2022)، فضلاً عن الاتفاق في استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية من أفراد العينة كما في دراسات (المومني وكنعان، 2020) و(عبدالهادي والبريكي، 2023) و (Pramono et al., 2021) وتتفق الدراسة الحالية أيضاً مع الدراسات السابقة في تناولها لأبعاد متعددة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كالابتكار وريادة الأعمال كما في دراسة (آدم وآخرون، 2022)، ودور حاضنات الأعمال والدعم المؤسسي كما في دراستي (المومني وكنعان، 2020) و(النايض وآخرون، 2021)، والتمويل والشمول المالي كما أشارت إليه دراستا (العش، 2020) و(أحمد، 2020)، وأثر هذه المشروعات على تخفيف الفقر وتحسين رفاهية المجتمع كما في دراسات (أبو قرون ودفع السيد، 2022) و(محمود، 2021) و (Sinaga & Sitorus, 2023). و(Imramziyeva et al., 2025).

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في عدة أوجه جوهرية تمثل إضافتها العلمية وتمييزها عما سبقها من أبحاث، إذ تنفرد في المقام الأول ببيئة التطبيق حيث تركز على المملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030 بينما أجريت الدراسات السابقة في بيئات جغرافية مختلفة كمصر في دراسات (عطية، 2021) و(أحمد، 2020) و(البلتاجي، 2025)، والعراق في دراسة (الجناحي، 2020)، والأردن في دراسة (المومني وكنعان، 2020)، والسودان في دراستي (آدم وآخرون، 2022) و(أبو قرون ودفع السيد، 2022)، وليبيا في دراسة (النايض وآخرون، 2021)، وتركيا في دراسة (Erdin & Ozkaya, 2020)، وإندونيسيا في دراستي (Sinaga & Sitorus, 2023) و (Pramono et al., 2021) كما تتميز الدراسة الحالية بتبنيها لنموذج بحثي تكاملي يجمع بين أربعة أبعاد للمتغير المستقل (التمكين الاقتصادي، وتوليد فرص العمل، والابتكار وريادة الأعمال، والشمول المالي) في إطار واحد ويربطها بتحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل كمتغير تابع، في حين أن الدراسات السابقة تناولت هذه الأبعاد بصورة منفصلة أو جزئية، فدراسة (آدم وآخرون، 2022) ركزت على الريادة الاستراتيجية فقط، ودراسة (عبدالهادي والبريكي، 2023) اقتصر على التخطيط الاستراتيجي، ودراسة (الوكيل، 2020) تناولت دور الزكاة في تحسين المعيشة، ودراسة (نيل والحاييس وحجازي، 2025) ركزت على برامج الحماية الاجتماعية. علاوة على ذلك، تختلف الدراسة الحالية في استهدافها لعينة أكبر حجماً تبلغ (450) مفردة مقارنة بعينات الدراسات السابقة التي تراوحت بين (21) مفردة كما في دراسة (Pramono et al., 2021) و(25) مفردة كما في دراسة (عبدالهادي والبريكي، 2023) و(57) مفردة

كما في دراسة (المومني وكنعان، 2020)، مما يعزّز من قوة التعميم الإحصائي لنتائجها ويُضفي عليها درجة أعلى من المصداقية والموثوقية العلمية.

9.1 المنطلقات النظرية للدراسة:

المبحث الأول: المشروعات الصغيرة والمتوسطة (المتغير المستقل)

تُعرّف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المنشآت الاقتصادية التي تتّسم بمحدودية رأس المال والقوى العاملة ونطاق العمليات التشغيلية مقارنة بالمنشآت الكبيرة، وإن كانت معايير تصنيفها تتباين من دولة إلى أخرى وفقاً لعدد العاملين وحجم الإيرادات ورأس المال المستثمر. وفي المملكة العربية السعودية تُصنّف المنشآت وفقاً للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) إلى منشآت متناهية الصغر التي يتراوح عدد عاملاتها بين (1-5) عاملين وإيراداتها السنوية أقل من (3) ملايين ريال، ومنشآت صغيرة يتراوح عدد عاملاتها بين (6-49) عاملاً وإيراداتها السنوية بين (3-40) مليون ريال، ومنشآت متوسطة يتراوح عدد عاملاتها بين (249-50) عاملاً وإيراداتها السنوية بين (40-200) مليون ريال. وتستمد هذه المشروعات أهميتها من كونها تُشكّل الشريحة الأوسع من النسيج الاقتصادي في معظم اقتصادات العالم، حيث تمثّل ما يزيد عن (90%) من إجمالي المنشآت وتستوعب الجزء الأكبر من القوى العاملة في كثير من المناطق. (Boboev, Qobilov, & Xalilova, 2026)

وتتجلى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في أبعاد متعددة ومتكاملة، يأتي في مقدمتها بُعد التمكين الاقتصادي الذي يُشير إلى قدرة هذه المشروعات على تعزيز المشاركة الاقتصادية لشرائح واسعة من المجتمع وزيادة الدخل الفردي والأسري ورفع القدرة الشرائية للمواطنين ودعم التنويع الاقتصادي، إذ تُعدّ أداة فاعلة لتعبئة الموارد المالية وتوزيع الثروة بصورة أكثر عدالة وتحقيق التنمية المتوازنة (عطية، 2021). أما البُعد الثاني فيتمثّل في توليد فرص العمل، حيث تتميز هذه المشروعات بمرونتها العالية في استيعاب القوى العاملة وقدرتها على خلق فرص عمل متنوعة تتناسب مع مختلف المؤهلات والمهارات، وهو ما يجعلها أكثر ملائمة لمعالجة مشكلة البطالة مقارنة بالمشروعات الكبيرة نظراً لانخفاض تكلفة رأس المال المستثمر وكثافة عنصر العمل فيها (الجناحي، 2020). ويبرز البُعد الثالث في الابتكار وريادة الأعمال، إذ تُعدّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة بيئة خصبة لاحتضان الأفكار الإبداعية وتحويلها إلى مشروعات إنتاجية قابلة للتطبيق، كما أنها تُعزّز ثقافة

ريادة الأعمال والمبادرة الفردية وتسهم في تجديد حظيرة المؤسسات الاقتصادية واستحداث أنشطة اقتصادية جديدة (سايبى، 2021). وأما البُعد الرابع فيتعلّق بالشمول المالي الذي يُمثّل عاملاً حاسماً في نجاح هذه المشروعات ونموها واستدامتها، حيث يرتبط توافر مصادر التمويل الملائمة والخدمات المالية والمصرفية ارتباطاً وثيقاً بقدرة المشروعات على التوسع والاستثمار في التطوير والابتكار (العش، 2020).

وقد حظيت المشروعات الصغيرة والمتوسطة باهتمام متزايد من قبل حاضنات الأعمال التي تقدّم خدمات متنوعة لدعمها ورعايتها في مراحلها الأولى، حيث تركّز هذه الحاضنات على تنمية الأفكار الإبداعية والأبحاث التطبيقية والعمل على تحويلها من مرحلة البحث والتطوير إلى مرحلة التنفيذ، وتوفير الدعم التقني والإداري والاستشاري اللازم (النايص وآخرون، 2021). كما أن نجاح هذه المشروعات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتبني التخطيط الاستراتيجي الذي يُمكنها من تشخيص بيئتها الداخلية والخارجية وتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات واتخاذ القرارات الاستراتيجية المناسبة (عبدالهادي والبريكي، 2023). ومن المنظور الدولي، أثبتت الدراسات أن المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة تُشكّل العمود الفقري لاقتصادات الدول الآسيوية وأن دعمها بالابتكار والتحول الرقمي يُعدّ شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. (Ndubisi, Zhai, & Lai, 2021)

المبحث الثاني: تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل (المتغير التابع)

يُعدّ مستوى المعيشة مؤشراً جوهرياً من مؤشرات التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي، ويُعرّف بأنه مقدار السلع والخدمات والموارد المادية المتاحة للأفراد والأسر التي تُمكنهم من إشباع حاجاتهم الأساسية والارتقاء بنوعية حياتهم، ويشمل ذلك مستوى الدخل والقدرة الشرائية وجودة الخدمات الصحية والتعليمية وظروف السكن ومدى الوصول إلى التكنولوجيا والبنية التحتية. ويرتبط تحسين مستوى المعيشة ارتباطاً عضوياً بخلق فرص العمل المستدامة واللائقة التي تُوفّر دخلاً منتظماً يُمكن الأفراد من تلبية احتياجاتهم المعيشية والارتقاء بمستوى حياتهم وحياة أسرهم (محمود، 2021).

وتتعدّد المداخل والآليات التي يمكن من خلالها تحسين مستوى المعيشة، ومن أبرزها تفعيل منظومة الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي التي تستهدف الفئات الأكثر احتياجاً (نيل والحائس وحجازي، 2025)، فضلاً عن تعزيز آليات إعادة توزيع الدخل والثروة وتحقيق التكافل الاجتماعي (الوكيل، 2020). وقد أثبتت الشواهد الميدانية أن المشروعات الصغيرة تسهم إسهاماً مباشراً في تخفيف

حدة الفقر من خلال توفير مصادر دخل بديلة وتشغيل الخريجين وتحسين الأوضاع الاقتصادية للأسر (أبو قرون ودفع السيد، 2022). كما تبين أن هذه المشروعات تؤثر إيجابياً على جوانب متعددة من رفاهية المجتمع تشمل الرعاية الصحية والتعليم ومستويات الدخل وظروف السكن والوصول إلى تكنولوجيا الاتصالات. (Sinaga & Sitorus, 2023) ومن المنظور الكلي، فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دوراً تكاملياً في تخفيف حدة الفقر وتعزيز الرفاه الاقتصادي من خلال آليات متعددة تشمل توليد الدخل وتوفير فرص العمل وتمكين الفئات الهشة اقتصادياً كالشباب والنساء وسكان المناطق الريفية (Imramziyeva et al., 2025).

وفي سياق المملكة العربية السعودية، يكتسب موضوع تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل أهمية استراتيجية استثنائية في ظل رؤية 2030 التي تضع رفاه المواطن وجودة حياته في صدارة أولوياتها، وتسعى إلى رفع مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي وخفض معدلات البطالة وتوطين الوظائف وتمكين رواد الأعمال السعوديين. ومن هنا تتبثق الحاجة إلى فهم معمق للعلاقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأبعادها المتعددة وبين تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في البيئة السعودية، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقه.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة (Small and Medium Enterprises – SMEs) تُعرّف إجرائياً في هذه الدراسة بأنها المنشآت الاقتصادية المسجلة رسمياً في المملكة العربية السعودية التي لا يتجاوز عدد العاملين فيها (249) عاملاً ولا تتجاوز إيراداتها السنوية (200) مليون ريال سعودي، والتي تمارس أنشطتها الاقتصادية في مختلف القطاعات كالتيجارة والخدمات والصناعة والتقنية، وتقاس في هذه الدراسة من خلال أربعة أبعاد هي: التمكين الاقتصادي، وتوليد فرص العمل، والابتكار وريادة الأعمال، والشمول المالي.

التمكين الاقتصادي (Economic Empowerment) يُعرّف إجرائياً بأنه مدى قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تعزيز المشاركة الاقتصادية الفاعلة لأفراد المجتمع وزيادة دخلهم الفردي والأسري ورفع قدرتهم الشرائية ودعم التنوع الاقتصادي بعيداً عن الاعتماد على مصدر واحد للدخل، ويُقاس من خلال (4) فقرات في أداة الدراسة.

توليد فرص العمل (Job Creation) يُعرّف إجرائياً بأنه مدى قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على استيعاب القوى العاملة الوطنية وخلق فرص عمل مستدامة ولائقة تسهم في خفض

معدلات البطالة بين المواطنين السعوديين ولا سيما فئة الشباب والخريجين ودعم برامج التوظيف والسعودة، ويُقاس من خلال (4) فقرات في أداة الدراسة.

الابتكار وريادة الأعمال: (Innovation and Entrepreneurship) يُعرّف إجرائياً بأنه مدى تبنّي المشروعات الصغيرة والمتوسطة للأفكار والأساليب الإبداعية في تطوير منتجاتها وخدماتها وعملياتها التشغيلية وتحفيز بيئة ريادة الأعمال وتوليد أنشطة اقتصادية جديدة تسهم في تنويع مصادر الدخل وتعزيز التنافسية، ويُقاس من خلال (4) فقرات في أداة الدراسة.

الشمول المالي: (Financial Inclusion) يُعرّف إجرائياً بأنه مدى توافر وتيسير الوصول إلى مصادر التمويل والخدمات المالية والمصرفية الملائمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بتكلفة معقولة وشروط ميسرة، بما يُمكنها من النمو والتوسع والاستثمار في التطوير والابتكار والتحول نحو الاقتصاد الرقمي، ويُقاس من خلال (4) فقرات في أداة الدراسة.

تحسين مستوى المعيشة: (Improving the Standard of Living) يُعرّف إجرائياً بأنه مقدار التحسّن الذي يطرأ على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والأسر في المملكة العربية السعودية نتيجة لدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويشمل ذلك زيادة مستوى الدخل وتحسّن القدرة الشرائية وجودة الخدمات الصحية والتعليمية وظروف السكن وتوفّر فرص العمل المستدامة واللائقة، ويُقاس من خلال (10) فقرات في أداة الدراسة.

خلق فرص العمل: (Job Opportunities Creation) يُعرّف إجرائياً بأنه مدى إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير وظائف ومهن جديدة ومتنوعة في سوق العمل السعودي تتناسب مع مختلف المؤهلات والتخصصات والمهارات، وتتسم بالاستدامة والاستقرار الوظيفي وتسهم في خفض معدلات البطالة وتعزيز استقرار سوق العمل.

10.1 المنهجية وطرق البحث:

منهجية الدراسة

سوف تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الأكثر ملائمة لطبيعة الدراسة وأهدافها، إذ يُمكن الباحث من وصف الظاهرة محل الدراسة وصفاً دقيقاً وشاملاً كما هي في

الواقع، ثم تحليلها وتفسيرها واستخلاص النتائج والدلالات منها. وسيتيح هذا المنهج التعرف على أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأبعادها (التمكين الاقتصادي، وتوليد فرص العمل، والابتكار وريادة الأعمال، والشمول المالي) على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية، من خلال جمع البيانات والمعلومات وتبويبها وتحليلها إحصائياً للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وموثوقة.

وسيتمّ توظيف هذا المنهج في شقين متكاملين: الشقّ النظري الذي سيعتمد على مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة والكتب والدوريات العلمية والتقارير الرسمية ذات الصلة بموضوع الدراسة لبناء الإطار النظري والمفاهيمي، والشقّ الميداني الذي سيعتمد على تصميم استبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية من أفراد عينة الدراسة، ومن ثمّ تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار فروض الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها وتحقيق أهدافها.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة

سيكون مجتمع الدراسة من أصحاب ومديري المشروعات الصغيرة والمتوسطة المسجلة رسمياً في المملكة العربية السعودية، والتي يبلغ عددها وفقاً لبيانات الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) ما يزيد عن (600,000) منشأة تمثل نحو (99%) من إجمالي المنشآت التجارية في المملكة وتسهم بما يقارب (28%) من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وتوظّف أكثر من (1.8) مليون عامل. ويشمل المجتمع المستهدف المشروعات العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية كقطاع التجارة والخدمات والصناعة والتقنية في المدن الرئيسية بالمملكة (الرياض، جدة، والدمام).

ونظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة وصعوبة إجراء مسح شامل له، سيتم اختيار عينة عشوائية طبقية تمثيلية من أصحاب ومديري المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وسيتم تحديد حجم العينة وفقاً لمعادلة (Steven Thompson) لحساب حجم العينة من المجتمعات الكبيرة عند مستوى ثقة (95%) وهامش خطأ (5%)، وبذلك سيبلغ الحد الأدنى لحجم العينة المستهدفة (384) مفردة. وسيتم توزيع (450) استبانة لضمان الحصول على عدد كافٍ من الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي بعد استبعاد الاستبانات غير المكتملة أو غير الصالحة، مع مراعاة التوزيع النسبي للعينة على القطاعات الاقتصادية المختلفة والمدن الرئيسية المستهدفة لضمان تمثيلية العينة لمجتمع الدراسة.

ثالثاً: مصادر جمع البيانات

سوف تعتمد الدراسة على مصدرين رئيسيين لجمع البيانات:

- المصادر الثانوية: وتشمل الكتب والمراجع العلمية العربية والأجنبية، والدوريات والمجلات العلمية المحكمة، والرسائل الجامعية (ماجستير ودكتوراه)، والتقارير الرسمية الصادرة عن الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) والهيئة العامة للإحصاء ووزارة التجارة وبنك التنمية الاجتماعية، فضلاً عن قواعد البيانات الإلكترونية والمواقع الرسمية ذات الصلة. وستستخدم هذه المصادر في بناء الإطار النظري للدراسة ومراجعة الدراسات السابقة.
- المصادر الأولية: وتتمثل في البيانات الميدانية التي سيتم جمعها مباشرة من أفراد عينة الدراسة من خلال الاستبانة المصممة خصيصاً لأغراض هذه الدراسة.

رابعاً: أداة الدراسة

سيتم تصميم استبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية من أفراد عينة الدراسة، وستكون الاستبانة من ثلاثة أقسام رئيسية على النحو التالي:

القسم الأول: البيانات الديموغرافية والوظيفية، ويتضمن البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد العينة مثل الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، ونوع النشاط الاقتصادي، وحجم المشروع.

القسم الثاني: المتغير المستقل (المشروعات الصغيرة والمتوسطة)، ويتكون من أربعة أبعاد تتضمن (16) فقرة موزعة على النحو التالي:

- **البعد الأول:** التمكين الاقتصادي، ويتضمن (4) فقرات تقيس مدى إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الدخل الفردي والأسري ورفع القدرة الشرائية وتحقيق التنويع الاقتصادي.
- **البعد الثاني:** توليد فرص العمل، ويتضمن (4) فقرات تقيس قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على استيعاب القوى العاملة الوطنية وخفض معدلات البطالة ودعم برامج التوطين.
- **البعد الثالث:** الابتكار وريادة الأعمال، ويتضمن (4) فقرات تقيس مدى تبني المشروعات الصغيرة والمتوسطة للابتكار وتطوير المنتجات والخدمات وتحفيز بيئة ريادة الأعمال.
- **البعد الرابع:** الشمول المالي، ويتضمن (4) فقرات تقيس مدى توافر التمويل والخدمات المالية والمصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ودوره في نموها واستدامتها.

القسم الثالث: المتغير التابع (تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل)، وهو أحادي المحور ويتضمن (10) فقرات تقيس مدى تحسن مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية نتيجة لدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وبذلك يكون إجمالي فقرات الاستبانة (26) فقرة، وسيتم قياس استجابات أفراد العينة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي (المتدرج) (موافق بشدة = 5، موافق = 4، محايد = 3، غير موافق = 2، غير موافق بشدة = 1) = وسيتم التحقق من صدق الأداة من خلال الصدق الظاهري بعرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين، والصدق البنائي باستخدام معامل ارتباط بيرسون، كما سيتم التحقق من ثبات الأداة باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha).

خامساً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

سوف تعتمد الدراسة على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات، وسيتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- الإحصاء الوصفي: ويشمل التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوصف خصائص عينة الدراسة واتجاهات استجاباتها.
- معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) للتحقق من ثبات أداة الدراسة واتساقها الداخلي.
- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) للتحقق من صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة وقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة.
- تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) لقياس أثر كل بُعد من أبعاد المتغير المستقل على حدة على المتغير التابع.
- تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لقياس الأثر المشترك لأبعاد المتغير المستقل مجتمعة على المتغير التابع واختبار الفرض الرئيسي للدراسة.
- اختبار (T-Test) وتحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية في استجابات أفراد العينة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية والوظيفية.
- معامل تضخم التباين (VIF) واختبار التحمل (Tolerance) للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة.

سادساً: حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية: ستقتصر الدراسة على دراسة أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأبعادها الأربعة (التمكين الاقتصادي، وتوليد فرص العمل، والابتكار وريادة الأعمال، والشمول المالي) على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل.
- الحدود المكانية: ستطبق الدراسة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في المدن الرئيسية بالمملكة العربية السعودية (الرياض، وجدة، والدمام).
- الحدود الزمانية: ستجرى الدراسة الميدانية خلال العام الأكاديمي 2026/2025م.
- الحدود البشرية: ستقتصر الدراسة على أصحاب ومديري المشروعات الصغيرة والمتوسطة المسجلة رسمياً في المملكة العربية السعودية

الفصل الثاني: الإطار النظري

المبحث الأول: المشروعات الصغيرة والمتوسطة

1.1.2 تمهيد

تعدّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد الأعمدة الجوهرية التي تستند إليها الاقتصادات المعاصرة في رسم ملامح تطورها ومسارات نموها، إذ باتت تمثل قاطرة حقيقية للتحوّل الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء. وقد فرضت التحولات الاقتصادية المتسارعة، وما رافقها من تغيرات هيكلية في أسواق العمل وأنماط الإنتاج والاستهلاك، ضرورة إعادة النظر في الأدوار التقليدية للمنشآت الاقتصادية، وتعزيز الاهتمام بهذه الفئة من المشروعات بوصفها استجابةً مرنة لمتطلبات التنمية الشاملة. ويأتي الاهتمام المتزايد بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية ضمن مستهدفات رؤية المملكة 2030 التي وضعت تطوير هذا القطاع في صلب أولوياتها، باعتباره رافداً أساسياً للتنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي.

ويتناول هذا المبحث الإطار النظري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بوصفها المتغير المستقل في الدراسة، من خلال عرض مفهومها وتعريفاتها المتعددة، ثم استعراض أهميتها الاقتصادية والاجتماعية، وأهدافها التنموية، وأبعادها التي تبنتها الدراسة الحالية والمتمثلة في التمكين الاقتصادي وتوليد فرص العمل والابتكار وريادة الأعمال والشمول المالي، فضلاً عن الاستراتيجيات الداعمة لها، والتحديات التي تواجهها، والمداخل النظرية التي تفسّر دورها التنموي.

2.1.2 مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يكتنف مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة قدرٌ من التباين بين الباحثين والمؤسسات الدولية، نظراً لاختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها من دولة إلى أخرى، ومن قطاع إلى آخر، وتعدد الزوايا التي يُنظر إليها منها سواء من حيث حجم العمالة أم رأس المال أم حجم المبيعات أم طبيعة النشاط. وقد انعكس هذا التباين على التعريفات التي قدّمها الباحثون لهذا النوع من المشروعات، إذ تنوّعت بين المداخل الكمية التي تستند إلى مؤشرات رقمية، والمداخل النوعية التي تركز على خصائصها التنظيمية والإدارية والوظيفية.

وفي إطار الاتجاه الذي يبرز الدور التنموي لهذه المشروعات، يشير العش (2020) إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل وحدات إنتاجية وخدمية ذات حجم محدود من حيث رأس المال والعمالة، تتميز بمرونتها في التكيف مع متغيرات السوق، وقدرتها على الانتشار الجغرافي والقطاعي بصورة تجعلها أداة فاعلة في دعم اقتصاديات الدول النامية. ويكمل هذا الطرح ما تطرحه أحمد (2020) من أن هذه المشروعات تُعرّف في ضوء وظائفها الاقتصادية بوصفها كيانات إنتاجية متوسطة وصغيرة الحجم تسهم في تعزيز النسيج الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل القومي، مع اختلاف معايير تصنيفها من بيئة لأخرى تبعاً لمستوى التطور الاقتصادي السائد.

ومن زاوية تنظيمية وإدارية، يطرح عطية (2021) مفهوماً أكثر شمولاً، إذ يرى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي تلك المنشآت التي تتسم باستقلالية الإدارة وتركز الملكية في يد فرد أو عدد محدود من الشركاء، وبساطة الهيكل التنظيمي، ومحدودية الحصة السوقية، مع قدرة عالية على المبادرة واتخاذ القرار. أما البلتاجي (2025) فينتج نحو تعريف ذي طابع اقتصادي تنموي، حيث يصف هذه المشروعات بأنها وحدات اقتصادية تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال توظيف الموارد المتاحة محلياً، وتفعيل المشاركة المجتمعية في النشاط الاقتصادي، ودعم مسار التحول نحو اقتصاد متنوع ومستدام.

ومن منظور ريادي يربط بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وروح المبادرة، يقدم سايبني (2021) تعريفاً يستند إلى البعد الريادي، فيعدّ هذه المشروعات تجسيداً عملياً لفكر ريادة الأعمال، إذ تتيح للأفراد فرصة تحويل أفكارهم الإبداعية إلى مشاريع منتجة، وتسهم في تشكيل بيئة اقتصادية ديناميكية قائمة على المبادرة الفردية والمنافسة الإيجابية. ويتقاطع هذا الطرح مع ما يذهب إليه آدم وآخرون (2022) من أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل التجسيد التطبيقي للتوجه الاستراتيجي الريادي في الاقتصاد، حيث تجمع بين خصائص الحجم الصغير والقدرة على الابتكار واغتنام الفرص، وتحويلها إلى قيمة مضافة على المستويين الفردي والمجتمعي.

ويذهب أبوقرون ودفع السيد (2022) إلى تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة من زاوية وظائفها الاجتماعية، فيعرفانها بوصفها كيانات إنتاجية ذات قدرة عالية على إحداث تأثير اجتماعي مباشر من خلال إتاحة فرص عمل لشرائح واسعة من السكان، وتمكين الفئات محدودة الدخل من ممارسة النشاط الاقتصادي. ويضيف الجناحي (2020) بُعداً متمماً حين يصف هذه المشروعات بأنها أداة اقتصادية ذات

طابع اجتماعي، تتولى استيعاب جزء معتبر من القوى العاملة، وتسهم في معالجة الاختلالات الهيكلية في سوق العمل، وفي مقدمتها مشكلة البطالة.

وعلى الصعيد الدولي، يطرح (Erdin & Ozkaya (2020) تصوراً متكاملًا للمفهوم، حيث ينظران إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوصفها منشآت اقتصادية تتميز بصغر حجمها النسبي ومحدودية عدد العاملين فيها، غير أنها تمتلك قدرة استثنائية على الإسهام في التنمية الاقتصادية ورفع جودة الحياة، بفضل مرونتها واستجابتها لاحتياجات السوق المحلية. ويتقاطع هذا التصور مع ما يطرحه Ndubisi et al. (2021) من تعريف يربط المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالاستدامة، إذ يرون أنها وحدات تصنيعية وخدمية ذات حجم متوسط أو صغير، تؤدي دوراً محورياً في تعزيز مسار التنمية المستدامة، من خلال إسهامها في الإنتاج النظيف وتوظيف الموارد المتاحة بكفاءة.

ويتبنى (Pramono et al. (2021) منظوراً يربط المفهوم بالعوامل المحددة لنجاح هذه المشروعات، فيعرفانها بأنها مشروعات يديرها رواد أعمال يمتلكون توجهاً نحو المبادرة والمخاطرة، وتعتمد في تطورها على مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية التي تؤثر في مسار نموها. ويكمل (Sinaga & Sitorus (2023) هذا الإطار بطرح تعريف يبرز الوظيفة المجتمعية، فيصفان المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بوصفها وحدات اقتصادية تؤدي دوراً فاعلاً في تعزيز رفاهية المجتمع المحلي، من خلال تحسين مستويات الدخل وتوفير فرص اقتصادية للفئات السكانية المختلفة.

ومن خلال استقراء التعريفات السابقة، يتبين أن مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة يدور حول جملة من العناصر الجوهرية المشتركة، تتمحور حول محدودية الحجم من حيث رأس المال والعمالة، واستقلالية الإدارة، والمرونة في الاستجابة لمتغيرات السوق، والقدرة على المبادرة والابتكار، والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي ضوء هذه القراءة التحليلية، يرى الباحث أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن تعريفها إجرائياً في سياق الدراسة الحالية بأنها: "وحدات اقتصادية إنتاجية أو خدمية محدودة الحجم من حيث رأس المال والعمالة، تتمتع باستقلالية إدارية ومرونة تنظيمية، وتعتمد على المبادرة الفردية وروح ريادة الأعمال في إدارتها، وتسهم بفاعلية في تحقيق التمكين الاقتصادي وتوليد فرص العمل وتعزيز الابتكار والشمول المالي، بما ينعكس على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية". ويلاحظ أن هذا التعريف يتجاوز المداخل الكمية البحتة إلى دمج البعدين الوظيفي والتنموي، بما يتسق مع طبيعة المتغيرات المعتمدة في الدراسة.

3.1.2 أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تتبع أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من كونها تمثل القاعدة العريضة للنشاط الاقتصادي في معظم اقتصادات العالم، وتشكل رافداً أساسياً لعمليات النمو والتنمية الشاملة. وقد اكتسبت هذه الأهمية أبعاداً متعددة في ظل التحديات الاقتصادية المعاصرة، كتنامي معدلات البطالة، وارتفاع نسب الفقر، وضرورة تنويع مصادر الدخل، وتعزيز التنافسية في الأسواق العالمية. ولم تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة مجرد نشاط اقتصادي هامشي، بل أصبحت محوراً استراتيجياً تتمحور حوله سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التحول الهيكلي في كثير من الدول.

ويشير عبدالهادي ومسعود (2022) إلى أن أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتجلى في عدة محاور، أولها إسهامها في تنشيط الحراك الاقتصادي عبر تحريك رؤوس الأموال وإعادة توظيفها في قطاعات إنتاجية متنوعة، وثانيها قدرتها على استيعاب فئات واسعة من القوى العاملة، لا سيما الشباب وحديثي التخرج، وثالثها دورها في تعميق التنوع الاقتصادي وتقليل التبعية للأنشطة الاقتصادية الكبرى أو الربعية، ورابعها مساهمتها في تشكيل بنية تحتية ريادية تُغذي الاقتصاد بمشاريع أكبر مستقبلاً. كما تتسع أهميتها لتشمل تعزيز الصادرات وتنويعها، ودعم سلاسل القيمة المحلية، وإحياء النشاط الاقتصادي في المناطق النائية والريفية.

ويرى صخري وبن علي (2021) أن أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتمظهر في كونها أحد أهم محركات التمويل والاستثمار في الاقتصاد، إذ تستقطب تمويلاً من قنوات متعددة بما فيها التمويل التقليدي والإسلامي، وتفتح الباب أمام المؤسسات المالية لتنويع منتجاتها وخدماتها، فضلاً عن دورها في توسيع قاعدة الشمول المالي وتعزيز ثقة الأفراد في القطاع المصرفي. وتزداد هذه الأهمية حين يُنظر إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوصفها وسيلة لتعبئة المدخرات الفردية وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج، بدلاً من أن تظل مكتنزة خارج الدورة الاقتصادية.

ويذهب النايض وآخرون (2021) إلى أن أهمية هذه المشروعات تتجاوز البعد الاقتصادي إلى أبعاد تقنية وتكنولوجية، إذ تشكل بيئة خصبة لاستيعاب التقنيات الحديثة وتوطينها، وتفتح المجال لتطبيق الأفكار الإبداعية والابتكارات التقنية في بيئة عمل مرنة وأقل تعقيداً من بيئات المنشآت الكبرى. ويضيف أن هذه المشروعات تُسهم في بناء منظومة معرفية تطبيقية، وتُتيح الفرصة للكفاءات الشابة لتجريب أفكارها وتطوير قدراتها في إدارة المشاريع التقنية.

ويذكر مقابلة وآخرون (2025) أن أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرتها على معالجة فجوة التمويل في الاقتصاد، حيث تشكل قناة مهمة لتدفق الاستثمارات إلى قطاعات حيوية كانت تعاني من شح التمويل، وتسهم في توسيع نطاق المشاركة في الأسواق المالية، بما في ذلك بورصات المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت في كثير من الدول أداة متخصصة لدعم نمو هذه المشروعات وتوفير مصادر تمويل بديلة لها.

ويبرز Omowole et al. (2024) جانباً آخر من الأهمية يتعلق بدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية الحضرية، حيث تسهم في إعادة تشكيل ملامح المدن وتنشيط أسواقها المحلية، وتوفير الخدمات والمنتجات للمستهلكين في القطاعات الحضرية، فضلاً عن دورها في بناء سلاسل توريد محلية تربط بين المنتجين والمستهلكين بشكل مباشر. وتزداد هذه الأهمية في الاقتصادات الناشئة التي تشهد توسعاً حضرياً متسارعاً وتحتاج إلى نسيج اقتصادي مرن قادر على مواكبة هذا التوسع.

ويرى Endris & Kassegn (2022) أن أهمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تتجسد في إسهامها المتعدد الأبعاد في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في آنٍ معاً، فهي تخلق فرص عمل وتحسن مستويات الدخل من جهة، وتسهم في تمكين الفئات المهمشة والحد من الفجوات الاجتماعية من جهة أخرى، فضلاً عن إمكاناتها في تبني ممارسات إنتاجية صديقة للبيئة، خصوصاً في المشروعات الزراعية والحرفية والصناعية الصغيرة.

ويضيف Imramziyeva et al. (2025) أن أهمية هذه المشروعات تتعاضد حين يُنظر إليها بوصفها أداة استراتيجية لمكافحة الفقر وتحقيق الرفاه الاقتصادي، إذ تُتيح للأسر محدودة الدخل فرصة الانخراط في النشاط الاقتصادي والاستفادة من العائد الاقتصادي المباشر، وتسهم في رفع مستوى الدخل الأسري، وتعزيز الاستقرار المعيشي للفئات الأكثر هشاشة. كما تمثل وسيلة فاعلة لتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى التي تُعد ركيزة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات.

ومن خلال هذه القراءات المتعددة، يتضح أن أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدراسة الحالية تتبع من تقاطعها مع جوهر الإشكالية البحثية، إذ تجمع بين البعد الاقتصادي المتعلق بتحسين مستوى المعيشة، والبعد الاجتماعي المتعلق بخلق فرص العمل، وهو ما يجعلها محوراً تحليلياً ملائماً لاختبار الأثر التنموي للمشروعات في السياق السعودي.

4.1.2 أهداف المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تتعدد أهداف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتتنوع بحسب الزاوية التي يُنظر إليها منها، فهي أهداف اقتصادية واجتماعية وتنموية تتشابه فيما بينها لتشكل منظومة متكاملة من الغايات التي تسعى السياسات العامة إلى تحقيقها من خلال دعم هذا القطاع وتمكينه. وقد اهتم الباحثون باستجلاء هذه الأهداف وتصنيفها وفق معايير متعددة، بما يعكس عمق الدور الذي تؤديه هذه المشروعات في بناء الاقتصاديات الحديثة.

ويتناول المومني وكنعان (2020) أهداف المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال جملة من الغايات المتكاملة، تتمثل في: أولاً، توفير بيئة حاضنة للأفكار الريادية وتحويلها إلى مشاريع منتجة قادرة على الاستمرار والنمو؛ وثانياً، رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني من خلال إدخال تحسينات إنتاجية وتنظيمية مستمرة؛ وثالثاً، تنمية المهارات الإدارية والفنية للعاملين فيها بوصفها مدرسة تدريبية ميدانية لإعداد كوادر اقتصادية مؤهلة؛ ورابعاً، تحقيق التكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة عبر بناء علاقات تشاركية مع المنشآت الكبرى ضمن سلاسل التوريد.

ويذكر هلال وعفان (2023) أن أهداف هذه المشروعات تشمل: تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة الصدمات الاقتصادية من خلال تنويع قاعدته الإنتاجية، ودعم استقرار النظام المالي عبر توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المصرفية، وتشجيع المؤسسات المصرفية والمركزية على تطوير منتجات تمويلية ملائمة لطبيعة هذه المشروعات، وتنشيط دور البنوك في دعم المشروعات الناشئة والصاعدة، فضلاً عن الإسهام في تحقيق الاستدامة المالية للقطاع المصرفي عبر تنويع محفظته الائتمانية.

ويحدد محمد والخوراني (2025) أهداف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار تسويقي واتصالي، من خلال: بناء علامات تجارية وطنية قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والإقليمية، وتعزيز حضور المنتجات والخدمات الوطنية في وعي المستهلك، وتطوير قدرات هذه المشروعات في توظيف أدوات الاتصال التسويقي المتكاملة بما يخدم نموها وتوسعها، وإيجاد قاعدة من المشروعات القادرة على بناء سمعة تسويقية تنافسية تنعكس على الأداء الاقتصادي الشامل.

ويرى Boboev et al. (2026) أن أهداف المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتمحور حول رفع مستوى معيشة السكان من خلال: توفير منتجات وخدمات بأسعار ملائمة للقدرة الشرائية للمستهلكين،

وفتح قنوات دخل جديدة للأسر، وتوسيع نطاق الخيارات الاقتصادية المتاحة للأفراد، وتعزيز شعور الفرد بالأمان الاقتصادي عبر امتلاك مصدر دخل مستقل، إلى جانب الإسهام في إعادة توزيع الثروة بشكل أكثر عدالة داخل المجتمع.

ويضيف (Pramono et al. (2021 أن أهداف هذه المشروعات تتسع لتشمل: تطوير قدرات رواد الأعمال على إدارة مشاريعهم بكفاءة، وبناء بيئة محفزة على المنافسة الإيجابية، وتعزيز ثقافة المخاطرة المحسوبة في الاقتصاد، وتشجيع الابتكار في المنتجات والخدمات والعمليات الإنتاجية، وتطوير منظومة دعم متكاملة لرواد الأعمال تتضمن التدريب والاستشارات والتمويل.

ومن منظور تنموي مستدام، يرى (Ndubisi et al. (2021 أن أهداف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما في القطاع التصنيعي، تتجلى في: تعزيز كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، وتقليل البصمة البيئية للأنشطة الاقتصادية، وتطوير منتجات متوافقة مع متطلبات الاستدامة، والإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة عبر بناء سلاسل قيمة خضراء، فضلاً عن دعم التحول نحو نماذج إنتاجية أكثر مسؤولية تجاه البيئة والمجتمع.

ويبرز (Sinaga & Sitorus (2023 جملة من الأهداف ذات الطابع المجتمعي، تتضمن: تحسين رفاهية المجتمعات المحلية من خلال إتاحة فرص اقتصادية متنوعة، وتعزيز الترابط الاجتماعي عبر بناء شبكات من رواد الأعمال المحليين، ودعم التنمية الحضرية المتوازنة، والإسهام في معالجة الفجوات التنموية بين المناطق الجغرافية المختلفة، وتمكين الفئات الاقتصادية المهمشة من المشاركة في النشاط الاقتصادي الرسمي.

ويجمل الباحث الأهداف المتعددة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في كونها تشكل منظومة متناسقة من الغايات تنطلق من المستوى الفردي المتمثل في تمكين رواد الأعمال وأصحاب المشاريع، إلى المستوى الأسري المتمثل في تحسين الدخل والمعيشة، فالمستوى المجتمعي المتمثل في خلق فرص العمل وتعزيز الترابط الاجتماعي، وصولاً إلى المستوى الوطني المتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة. وهذا التراتب الهرمي للأهداف يؤكد محورية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق مستهدفات التنمية في المملكة العربية السعودية وفق رؤيتها 2030.

5.1.2 أبعاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تم تحديد أبعاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدراسة الحالية بناءً على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت هذا المتغير، وفي مقدمتها دراسة العث (2020) التي ركزت على دور هذه المشروعات في دعم اقتصاديات الدول النامية، ودراسة (Erdin & Ozkaya (2020 التي تناولت إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وجودة الحياة، ودراسة Imramziyeva et al. (2025 التي ربطت بين هذه المشروعات والرفاه الاقتصادي والحد من الفقر، ودراسة Endris (2022 التي تناولتها في إطار التنمية المستدامة. وقد أسفر تحليل هذه الدراسات عن تحديد أربعة أبعاد رئيسية تتسق مع الإشكالية البحثية وتلائم السياق السعودي، وهي: التمكين الاقتصادي، وتوليد فرص العمل، والابتكار وريادة الأعمال، والشمول المالي.

البعد الأول: التمكين الاقتصادي

يُمثل التمكين الاقتصادي البعد الأول من أبعاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدراسة الحالية، ويُقصد به قدرة هذه المشروعات على إكساب الأفراد والأسر استقلالية اقتصادية حقيقية من خلال إتاحة فرص الدخل وتعزيز القدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية. ويوضح أبوقرون ودفع السيد (2022) أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دوراً محورياً في تمكين الفئات الاقتصادية محدودة الدخل من تحسين أوضاعها المعيشية، عبر امتلاكها مصدر دخل مستدام يسهم في رفع مستوى الإنفاق الأسري وتنويع مصادر الكسب. ويتجاوز التمكين الاقتصادي في جوهره مجرد توفير الدخل إلى بناء قدرة اقتصادية ذاتية تجعل الفرد فاعلاً في حياته الاقتصادية، لا متلقياً سلبياً للمساعدات أو معتمداً على المنح والتحويلات.

ويتجلى التمكين الاقتصادي من خلال إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الدخل الفردي والأسري، إذ تُوفّر للأفراد فرصة الانخراط في نشاط منتج يدرّ عائداً مالياً منتظماً، يعزز قدرتهم الشرائية ويُحسن جودة حياتهم. كما يشير عبدالهادي ومسعود (2022) إلى أن هذه المشروعات تسهم في رفع القدرة الشرائية للأسر، مما ينعكس على معدلات الادخار والاستثمار في الاقتصاد الوطني، ويُغذي دورة الإنتاج والاستهلاك بصورة إيجابية.

ويمتد التمكين الاقتصادي ليشمل تحقيق التنويع الاقتصادي على المستوى الكلي، حيث تُسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على قطاعات اقتصادية محددة. وفي السياق السعودي، يكتسب هذا البعد أهمية مضاعفة في ضوء سعي

المملكة العربية السعودية إلى تنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي، وفق مستهدفات رؤية 2030.

البُعد الثاني: توليد فرص العمل

يُمثّل توليد فرص العمل البُعد الثاني من أبعاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويُعدّ من أبرز الأدوار التي تضطلع بها هذه المشروعات في الاقتصاد الوطني. ويؤكد الجناحي (2020) أن المشروعات الصغيرة تمتلك قدرة استثنائية على استيعاب فئات واسعة من القوى العاملة، نظراً لاعتمادها على كثافة العمل أكثر من اعتمادها على رأس المال، مما يجعلها أداة فاعلة في معالجة مشكلة البطالة، خاصة في المجتمعات التي تشهد تنامياً في أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل.

ويتجلى دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توليد فرص العمل من خلال قدرتها على استيعاب القوى العاملة الوطنية بمختلف مستوياتها التعليمية والمهارية، إذ توفر فرصاً للعمالّة الماهرة وشبه الماهرة وغير الماهرة في الوقت ذاته. وتتفاوت هذه الفرص بحسب طبيعة النشاط الذي تمارسه المشروعات، فبعضها يتطلب مهارات فنية وتقنية متقدمة، وبعضها الآخر يستوعب عمالة بمستويات مهارية متوسطة أو متدنية، مما يجعلها قادرة على تقديم حلول تشغيلية شاملة.

كما تسهم هذه المشروعات في خفض معدلات البطالة، إذ يرى Erdin & Ozkaya (2020) أن إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة يُمثّل أحد أهم آليات معالجة مشكلة البطالة في الاقتصادات النامية والصاعدة، نظراً لتكلفة إيجاد فرصة العمل المنخفضة نسبياً مقارنة بالمشاريع الكبيرة. وفي السياق السعودي، يرتبط هذا البُعد ارتباطاً وثيقاً ببرامج التوطين التي تتبناها المملكة العربية السعودية، إذ تُشكّل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مجالاً خصباً لتوطين الوظائف وإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة في عدد من القطاعات الاقتصادية.

ويمتد دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توليد فرص العمل ليشمل دعم التشغيل الذاتي، حيث تُتيح للأفراد إمكانية إنشاء مشاريعهم الخاصة بدلاً من الاعتماد على الوظائف التقليدية. وهذا التحول من البحث عن وظيفة إلى صناعة وظيفة يُمثّل تحولاً جوهرياً في فلسفة سوق العمل، ويسهم في توسيع قاعدة المشاركة الاقتصادية وتعزيز روح المبادرة لدى الأفراد.

البُعد الثالث: الابتكار وريادة الأعمال

يُشكّل الابتكار وريادة الأعمال البُعد الثالث من أبعاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويُعبّر عن قدرة هذه المشروعات على تبني الأفكار الجديدة وتطوير المنتجات والخدمات بصورة مستمرة. ويوضح آدم وآخرون (2022) أن الريادة الاستراتيجية تُمثّل ركيزة جوهرية في تطوير أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تجمع بين السلوك الريادي الباحث عن الفرص والإدارة الاستراتيجية الباحثة عن الميزة التنافسية، مما يسهم في تعزيز قدرة هذه المشروعات على النمو والاستمرار في بيئة تنافسية متغيرة.

ويتجلى الابتكار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أشكال متعددة، بدءاً من ابتكار منتجات جديدة لم تكن متاحة في السوق المحلية، مروراً بتطوير منتجات قائمة وتحسين خصائصها، وانتهاءً بابتكار عمليات إنتاجية وتسويقية وإدارية تسهم في رفع كفاءة المشروع. ويشير سايبني (2021) إلى أن ريادة الأعمال تُمثّل المحرك الرئيس للابتكار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إذ يجمع رواد الأعمال بين الرؤية الإبداعية والقدرة على تحمل المخاطرة، مما يُتيح لهم اقتناص الفرص المتاحة في السوق وتحويلها إلى منتجات وخدمات ذات قيمة.

ويرتبط الابتكار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ارتباطاً وثيقاً بالبيئة المحفزة لريادة الأعمال، التي تشمل توافر حاضنات الأعمال، وبرامج التدريب والتأهيل، والاستشارات الفنية والإدارية. ويوضح المومني وكنعان (2020) أن حاضنات الأعمال تؤدي دوراً محورياً في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توفير بيئة داعمة تجمع بين الموارد المادية والمعنوية اللازمة لانطلاق المشروع ونموه في مراحله الأولى. ويكمل النايض وآخرون (2021) هذا الطرح بالإشارة إلى أن حاضنات الأعمال لا تقتصر على الدعم اللوجستي، بل تمتد إلى الدعم التقني الذي يسهم في تمكين المشروعات من توظيف التقنيات الحديثة في عملياتها.

ويتسع نطاق الابتكار وريادة الأعمال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليشمل تحفيز بيئة الابتكار في الاقتصاد ككل، إذ تُشكّل هذه المشروعات حقلاً للتجريب الابتكاري الذي تستفيد منه القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتسهم في بناء منظومة ابتكار وطنية متكاملة تُغذي الاقتصاد بالأفكار والحلول الإبداعية.

البُعد الرابع: الشمول المالي

يُمثِّل الشمول المالي البُعد الرابع من أبعاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويُعبّر عن مدى إتاحة الخدمات المالية والمصرفية لهذه المشروعات بكفاءة وبتكلفة ملائمة. ويؤكد صخري وبن علي (2021) أن توافر منتجات مالية متنوعة، تشمل التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي، يُمثِّل عاملاً حاسماً في نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة واستدامتها، إذ تُمكّنها من تجاوز إحدى أبرز العقبات التي تواجهها وهي محدودية التمويل في المراحل التأسيسية ومراحل التوسع.

ويمتد الشمول المالي ليشمل تنوع قنوات التمويل المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إذ يشير مقابلة وآخرون (2025) إلى الدور المتنامي لبورصات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوصفها قناة تمويلية متخصصة تُسهم في معالجة فجوة التمويل التي تعاني منها هذه المشروعات. وتُكمل هذه القناة مصادر التمويل التقليدية، وتوفّر للمشروعات إمكانية الحصول على تمويل بشروط أكثر ملاءمة لطبيعتها.

ويلعب القطاع المصرفي دوراً محورياً في تعزيز الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يوضح هلال وعفان (2023) أن البنك المركزي وما يتبعه من سياسات نقدية وإشرافية يُمثِّل عاملاً حاسماً في توجيه المؤسسات المصرفية نحو تمويل هذه المشروعات وتطوير منتجات تمويلية ملائمة لها. ويسهم الشمول المالي في تعزيز قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الوصول إلى الخدمات المالية المتنوعة، كخدمات الإيداع والادخار والتأمين وإدارة المخاطر، فضلاً عن خدمات التمويل والائتمان.

ويتجاوز الشمول المالي في جوهره مجرد توفير التمويل إلى بناء علاقة شراكة استراتيجية بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المالية، تقوم على الفهم المتبادل لمتطلبات كل طرف، وتوفير حلول مالية مبتكرة تتلاءم مع طبيعة هذه المشروعات ودورات أعمالها. ويسهم ذلك في بناء بيئة مالية شاملة تدعم نمو هذه المشروعات واستدامتها على المدى الطويل.

6.1.2 استراتيجيات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تستند المشروعات الصغيرة والمتوسطة في نموها واستدامتها إلى منظومة متكاملة من الاستراتيجيات الداعمة التي تتبناها الجهات الحكومية والمؤسسات المالية والمنظمات المجتمعية. وتتنوع هذه الاستراتيجيات لتشمل الأبعاد التمويلية والتقنية والتنظيمية والتسويقية، بما يسهم في معالجة التحديات المتعددة التي تواجهها هذه المشروعات.

ويبرز هلال وعفان (2023) أهمية الاستراتيجية التمويلية التي تتبناها البنوك المركزية، والتي تتضمن توجيه المؤسسات المصرفية نحو تخصيص نسب محددة من محافظها التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم تسهيلات ائتمانية ميسرة، وتطوير منتجات تمويلية مبتكرة تتلاءم مع طبيعة هذه المشروعات. وتشمل هذه الاستراتيجية أيضاً تخفيض كلفة التمويل، وتمديد فترات السداد، وتوفير ضمانات حكومية تُسهّل عملية حصول هذه المشروعات على التمويل المطلوب.

ويشير صخري وبن علي (2021) إلى أهمية الاستراتيجية المتعلقة بتوزيع منتجات التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إذ تُمثّل صيغ التمويل الإسلامي كالمرابحة والمشاركة والمضاربة بدائل تمويلية ملائمة لشرائح واسعة من رواد الأعمال الذين يفضلون التعامل مع المؤسسات المالية الإسلامية. وتتميز هذه الاستراتيجية بقدرتها على استقطاب فئات جديدة من المستفيدين، وتوسيع قاعدة المشمولين بالخدمات المالية.

وعلى صعيد الاستراتيجيات التقنية، يوضح النايض وآخرون (2021) أن حاضنات الأعمال تُمثّل أحد أهم الأدوات الاستراتيجية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الناحية التقنية، من خلال توفير البنية التحتية التقنية، وتقديم الاستشارات الفنية، ودعم عمليات نقل التكنولوجيا وتوطينها. وتُكمل هذه الاستراتيجية ما يطرحه المومني وكنعان (2020) من أهمية حاضنات الأعمال في توفير بيئة شاملة لرواد الأعمال تجمع بين الدعم الإداري والمالي والتقني.

وعلى صعيد الاستراتيجيات التسويقية، يشير محمد والحوارني (2025) إلى أهمية تبني المشروعات الصغيرة والمتوسطة لاستراتيجيات الاتصال التسويقي المتكامل، التي تُسهم في بناء علامات تجارية قوية لهذه المشروعات، وتعزيز حضورها في الأسواق المحلية والإقليمية. وتتضمن هذه الاستراتيجية توظيف القنوات الإعلانية المتنوعة، وتطوير قدرات هذه المشروعات في التسويق الرقمي، وبناء علاقات إيجابية مع العملاء والشركاء.

أما على صعيد الاستراتيجيات التنموية الشاملة، فيبرز Endris & Kassegn (2022) أهمية تبني نهج متكامل لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة يجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يُسهم في تحقيق التنمية المستدامة. ويتضمن هذا النهج معالجة التحديات المتعددة التي تواجهها هذه المشروعات بصورة متكاملة، بدلاً من التعامل معها بصورة منفصلة.

7.1.2 تحديات المشروعات الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من الدور المحوري الذي تؤديه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد، فإنها تواجه جملة من التحديات التي تُعيق نموها وتطورها. ويوضح عطية (2021) أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تواجه تحديات متعددة الأبعاد، تشمل التحديات التمويلية المتمثلة في صعوبة الوصول إلى مصادر التمويل المناسبة، والتحديات التنظيمية المرتبطة بضعف الهياكل الإدارية والتنظيمية لهذه المشروعات، والتحديات التسويقية المتعلقة بمحدودية القدرة على الوصول إلى الأسواق وتسويق المنتجات، والتحديات التشريعية المتصلة بتعقيد الإجراءات والمتطلبات النظامية.

وتمثل فجوة التمويل أحد أبرز التحديات التي تواجه هذه المشروعات، إذ يشير مقابلة وآخرون (2025) إلى أن هذه الفجوة تنشأ من عدة عوامل، أبرزها تحفظ المؤسسات المالية التقليدية في إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسبب المخاطر المرتفعة المرتبطة بها، ومحدودية الضمانات التي تستطيع هذه المشروعات تقديمها، فضلاً عن ضعف القدرة على إعداد دراسات الجدوى والخطط المالية بالمستوى المطلوب من المؤسسات التمويلية.

كما تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحديات مرتبطة ببيئة الأعمال الحاضنة لها، إذ يوضح آدم وآخرون (2022) أن غياب الريادة الاستراتيجية في إدارة كثير من هذه المشروعات يمثل عقبة جوهريّة أمام تطورها، حيث تفقر بعض هذه المشروعات إلى الرؤية الاستراتيجية والتخطيط طويل المدى، ما يجعلها أكثر عرضة للتعثّر في مراحل النمو والتوسع.

8.1.2 المداخل النظرية لدراسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تستند دراسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة مداخل نظرية تمثل الإطار المرجعي لفهم دورها التنموي، أبرزها المدخل الاقتصادي الذي يركّز على إسهام هذه المشروعات في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل والصادرات، والمدخل الاجتماعي الذي يبرز دورها في تحسين مستوى المعيشة وتمكين الفئات المهمشة، والمدخل الريادي الذي يسلط الضوء على روح المبادرة والابتكار بوصفها محرك النمو في هذه المشروعات.

ويتبنّى البلتاجي (2025) المدخل الاقتصادي التحليلي في دراسة هذه المشروعات، حيث يُبرز إسهامها المباشر وغير المباشر في عملية التنمية الاقتصادية. في حين يتبنّى أحمد (2020) مدخلاً مقارناً يستفيد من تجارب الدول الأخرى، لا سيما الآسيوية منها، في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويُكمل العش (2020) هذه المداخل بطرح مدخل تنموي يربط بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعمليات التنمية في الاقتصادات النامية.

المبحث الثاني: تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل

1.2.2 تمهيد

يُمثل تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل غايةً جوهرية تسعى إليها الدول والمجتمعات على اختلاف مستويات نموها الاقتصادي، إذ يُعدّان مؤشرين محوريين على نجاح السياسات الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق رفاهية الأفراد واستقرار المجتمعات. وقد اكتسب هذان المفهومان أبعاداً متعددة في أدبيات التنمية المعاصرة، فلم يعدا يُختزلان في الجوانب الاقتصادية البحتة المتعلقة بالدخل والإنفاق، بل امتدّا ليشملا أبعاداً اجتماعية وصحية وتعليمية وبيئية ونفسية تُسهم مجتمعةً في تشكيل جودة حياة الفرد ومستوى رفاهه. وفي السياق المعاصر، ارتبط تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل ارتباطاً وثيقاً بالأهداف الكلية للسياسات التنموية، لا سيما تلك المتصلة بمكافحة الفقر، والحدّ من البطالة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وبناء اقتصاد مستدام يتيح للأجيال الحالية والمستقبلية فرصاً متكافئة للحياة الكريمة.

وفي المملكة العربية السعودية، يكتسب هذا المتغير أهمية استراتيجية في ضوء مستهدفات رؤية المملكة 2030 التي تضع رفع جودة الحياة وتوطين الوظائف وتمكين الكوادر الوطنية في صلب أولوياتها. ويسعى هذا المبحث إلى تقديم إطار نظري متكامل لمتغير تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل، من خلال تناول مفهومه وتعريفاته المتعددة، وأهميته الاقتصادية والاجتماعية، وأهدافه التنموية، وأبعاده ومؤشراته، والاستراتيجيات الموظّفة لتعزيزه، فضلاً عن المحددات المؤثرة فيه، والمداخل النظرية المفسّرة له، والدراسات السابقة ذات الصلة.

2.2.2 مفهوم تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل

يُعدّ مفهوم تحسين مستوى المعيشة من المفاهيم متعددة الأبعاد التي اختلف الباحثون في تعريفها باختلاف الزاوية التي ينظرون منها إليه، فبعضهم تناوله من منظور اقتصادي بحت يركز على مؤشرات الدخل والإنفاق والقدرة الشرائية، وبعضهم الآخر تجاوز ذلك إلى منظور تنموي شامل يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والصحية والتعليمية والنفسية. كما يرتبط بهذا المفهوم ارتباطاً وثيقاً مفهوم خلق فرص العمل بوصفه آلية رئيسة لتحقيق التحسن المعيشي، إذ يُمثّل توفّر العمل اللائق المدخل الأهم لتحقيق الاستقلال الاقتصادي للأفراد والأسر.

ويعرّف الوكيل (2020) تحسين مستوى المعيشة بوصفه ارتقاءً متدرجاً بقدرة الأفراد على إشباع حاجاتهم الأساسية والكمالية، عبر امتلاك مصادر دخل مستقرة ومتنامية تُمكنهم من تلبية متطلبات الحياة الكريمة، والاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والصحة والسكن، في إطار يتسق مع القيم المجتمعية والإنسانية. ويتسع هذا التعريف ليتجاوز البعد الاقتصادي إلى البعد القيمي والإنساني، حيث يُنظر إلى المعيشة بوصفها مفهوماً شاملاً يجمع بين كفاية المادة وكرامة الإنسان.

ويذهب محمود (2021) إلى تعريف تحسين مستوى المعيشة بأنه عملية تنموية تستهدف رفع جودة الحياة للأفراد والأسر، من خلال توفير مصادر دخل مناسبة، وتأمين بيئة معيشية لائقة، وضمان حصول الفئات الأقل دخلاً على الخدمات الاجتماعية الأساسية. ويتميز هذا التعريف بتركيزه على البعد الاجتماعي للمفهوم، وعلى مسؤولية المؤسسات المختلفة، حكومية ومجتمعية، في الإسهام بتحسين الأوضاع المعيشية للفئات الأكثر هشاشة في المجتمع.

ومن منظور يربط هذا المفهوم بسياسات الحماية الاجتماعية، يُعرّف نيل وآخرون (2025) تحسين مستوى المعيشة بأنه عملية شاملة تستهدف الارتقاء بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسر، من خلال تدخلات منهجية تُقدمها برامج الحماية الاجتماعية، وتسعى إلى رفع مستوى الدخل والإنفاق، وتحسين شروط العمل والسكن، وتعزيز قدرة الأسر على الصمود في مواجهة الصدمات الاقتصادية والاجتماعية. ويبرز هذا التعريف الترابط بين مفهوم تحسين المعيشة وبرامج الدعم الاجتماعي الموجهة إلى الفئات المستحقة.

ويطرح الخزرجي (2026) تعريفاً للمفهوم من منظور اقتصادي يربطه بسياسات الإنفاق العام، حيث يصف تحسين مستوى المعيشة بأنه نتاج تفاعل مجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تستهدف رفع الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري للأسر، وتعزيز قدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية، وتقليل الفجوات الاقتصادية بين شرائح المجتمع. ويكمل هذا التصور ما يطرحه أبوقرون ودفع السيد (2022) من تعريف يربط تحسين مستوى المعيشة بآليات تخفيف حدة الفقر، إذ يصفان هذا التحسن بأنه التحول الإيجابي في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسر الفقيرة، عبر إتاحة فرص للدخل والعمل والإنتاج تُسهم في انتشال هذه الأسر من دوائر الفقر.

ومن زاوية تربط بين تحسين المعيشة وعملية التنمية الاقتصادية الكلية، يعرف البلتاجي (2025) هذا المفهوم بوصفه أحد المخرجات النهائية لعملية التنمية الاقتصادية، حيث يتّضح في صورة تحسن

مستويات الدخل الفردي، وتنامي القدرة الشرائية للأسر، وتوسع نطاق الخدمات المتاحة لها، وارتفاع مستوى رفايتها بصورة عامة. ويتسق هذا التصور مع ما يطرحه أحمد (2020) من ربط بين تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومستوى المعيشة، إذ تُعدّ هذه المشروعات قناة مهمة لتحويل مخرجات التنمية إلى تحسن ملموس في الأوضاع المعيشية للأفراد.

أما خلق فرص العمل بوصفه شقاً مرتبطاً بتحسين مستوى المعيشة، فيُعرّفه الجناحي (2020) بأنه عملية اقتصادية واجتماعية متكاملة تستهدف إيجاد وظائف منتجة ومستدامة تستوعب القوى العاملة المتاحة، وتسهم في خفض معدلات البطالة، وتعزيز قدرة الاقتصاد على توظيف موارده البشرية بكفاءة. ويكمل هذا التعريف ما يطرحه عطية (2021) من تصور لخلق فرص العمل بوصفه نتاجاً للتفاعل بين السياسات الاقتصادية وبيئة الأعمال، إذ تتطلب هذه العملية توافر بيئة استثمارية محفزة، وسياسات تشريعية داعمة، ومنظومة تعليمية وتدريبية قادرة على تأهيل الكوادر البشرية وفق متطلبات سوق العمل.

ومن منظور دولي، يُعرّف (Erdin & Ozkaya (2020) تحسين مستوى المعيشة وجودة الحياة بأنه مفهوم متعدد الأبعاد يجمع بين المؤشرات الموضوعية كمستوى الدخل والإنفاق والخدمات المتاحة، والمؤشرات الذاتية المتعلقة بإدراك الأفراد لمستوى رفايتهم وشعورهم بالرضا عن أوضاعهم المعيشية. ويسهم هذا التعريف في إثراء المفهوم ببعد إدراكي ذاتي يتجاوز المؤشرات الكمية إلى تقييم الأفراد لجودة حياتهم.

ويذهب (Sinaga & Sitorus (2023 إلى تعريف يربط بين رفاية المجتمع ودور المشروعات الاقتصادية فيه، حيث يصفان رفاية المجتمع بأنها الحالة التي يتمكن فيها أفراد المجتمع من تلبية احتياجاتهم الأساسية، والاستمتاع بمستوى لائق من الحياة، والمشاركة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي بفاعلية. ويبرز هذا التعريف الطابع المجتمعي للمفهوم، وارتباطه بمنظومة الفرص الاقتصادية المتاحة في البيئة المحيطة.

ويقدّم (Imramziyeva et al. (2025 تعريفاً للرفاه الاقتصادي يجمع بين مكافحة الفقر وتحسين مستوى المعيشة، إذ يصفان هذا الرفاه بأنه حالة من الاستقرار الاقتصادي التي تُتيح للأفراد والأسر تجاوز حدود الفقر والتمتع بمستوى من الحياة يكفل الكرامة الإنسانية ويُتيح المشاركة الفاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وتُكمل هذه التعريفات ما يطرحه (Boboev et al. (2026 من تصور لمستوى معيشة

السكان بوصفه محصلة لمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تُحدّد قدرة الأفراد على إشباع حاجاتهم وتحقيق طموحاتهم.

ويذكر (Endris & Kassegn (2022 أن مفهوم تحسين مستوى المعيشة في إطار التنمية المستدامة يتجاوز البعد الاقتصادي اللحظي إلى ضمان استمرارية التحسن واستدامته عبر الأجيال، مع مراعاة الاعتبارات البيئية والاجتماعية. ويُعزّز هذا التصور بُعداً زمنياً للمفهوم، يُعنى ليس فقط بتحسين الأوضاع الراهنة، وإنما بضمان استدامة هذا التحسن في المستقبل.

ومن خلال استقراء التعريفات السابقة وتحليلها، يتضح أن مفهوم تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل يتقاطع حول جملة من المراكز المشتركة، تتمحور حول رفع مستويات الدخل، وتوفير فرص عمل لائقة ومنتجة، وتعزيز القدرة على إشباع الحاجات الأساسية والكمالية، وتحسين الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للأفراد والأسر، فضلاً عن البعد الذاتي المتعلق بإدراك الفرد لمستوى رفاهه وجودة حياته.

ويرى الباحث في ضوء هذه القراءة التحليلية أن تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل يمكن تعريفهما إجرائياً في سياق الدراسة الحالية بأنهما: "العملية المتكاملة التي تستهدف الارتقاء بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والأسر في المملكة العربية السعودية، من خلال رفع مستويات الدخل والقدرة الشرائية، وتوفير فرص عمل منتجة ومستدامة، وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتعزيز الشعور بالاستقرار الاقتصادي والرضا عن جودة الحياة، وذلك نتيجة لإسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأبعادها المختلفة في تحقيق هذه الغايات". ويتميز هذا التعريف بدمجه بين البعدين الموضوعي والذاتي للمفهوم، وربطه المباشر بدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوصفها المتغير المستقل في الدراسة.

3.2.2 أهمية تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل

تتبع أهمية تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل من كونها مؤشرين جوهريين على نجاح السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ومن ارتباطهما الوثيق بتحقيق الاستقرار المجتمعي والتنمية المستدامة. وتتجلى هذه الأهمية في عدة مستويات، تبدأ من المستوى الفردي والأسري، وتمتد إلى المستوى المجتمعي

والوطني، وصولاً إلى المستوى الإقليمي والدولي. ولم يعد ينظر إلى هذين المفهومين بوصفهما هدفاً اقتصادياً فحسب، وإنما باعتبارهما حقاً إنسانياً أساسياً تكفله المواثيق الدولية والدساتير الوطنية.

ويُشير محمود (2021) إلى أن أهمية تحسين مستوى المعيشة تتجلى في جوانب متعددة، أولها: ضمان حصول الأفراد على الحد الأدنى من متطلبات الحياة الكريمة، بما يُعزّز كرامتهم الإنسانية ويصون حقوقهم الأساسية؛ وثانيها: تعزيز قدرة الأسر على الاستثمار في تعليم أبنائها وصحتهم، مما يؤسس لجيل أكثر إنتاجية وقدرة على الإسهام في التنمية؛ وثالثها: تقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين شرائح المجتمع المختلفة، بما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز التماسك المجتمعي؛ ورابعها: دعم الاستقرار الاجتماعي عبر الحد من معدلات الفقر والإقصاء الاجتماعي.

ويُبرز نيل وآخرون (2025) أن أهمية تحسين مستوى المعيشة تتعاضد في ضوء ارتباطها ببرامج الحماية الاجتماعية، إذ تُمثّل هذه البرامج آلية مؤسسية لضمان حدّ أدنى من المعيشة اللائقة لجميع شرائح المجتمع، خاصة الفئات الأكثر احتياجاً. وتمتد هذه الأهمية لتشمل تعزيز قدرة الفئات الهشة على الانخراط في النشاط الاقتصادي، والحدّ من اعتمادها الكلي على المساعدات، وبناء استقلاليتها الاقتصادية تدريجياً.

ويرى الوكيل (2020) أن أهمية تحسين مستوى المعيشة تتّضح في كونها هدفاً قيمياً وإنسانياً تستهدفه السياسات الرشيدة، وأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقيم العليا التي تسعى المجتمعات إلى تحقيقها، كالعدالة والتكافل والكرامة الإنسانية. وتُشكّل هذه القيم إطاراً مرجعياً توجّه السياسات والبرامج التنموية، وتجعل من تحسين المعيشة غايةً تتجاوز البعد المادي إلى البعد القيمي.

ويُبرز الخزرجي (2026) أهمية تحسين مستوى المعيشة من زاوية اقتصادية كلية، حيث ترتبط هذه الأهمية بإسهامها في تنشيط الطلب الكلي على السلع والخدمات، وتنشيط دورة الإنتاج والاستهلاك في الاقتصاد، ودعم مسارات النمو الاقتصادي. كما تمتد هذه الأهمية لتشمل تعزيز القدرة الادخارية للأسر، وتوجيه جزء من هذه المدخرات نحو الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية، بما يسهم في تعميق رأس المال وتعزيز الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.

ويذكر عطية (2021) أن أهمية خلق فرص العمل تتجلى في كونها الحلقة الواصلة بين النمو الاقتصادي والتحسين المعيشي للأفراد، إذ لا يتحقق التحسن المعيشي الفعلي إلا عبر توافر فرص عمل منتجة تُتيح للأفراد الحصول على دخل مستقر يُمكنهم من تلبية احتياجاتهم. وتمتد هذه الأهمية لتشمل

استثمار الموارد البشرية المتاحة في الاقتصاد، وتقليل ظاهرة هدر الكفاءات، وتعزيز الإنتاجية الكلية للاقتصاد الوطني.

ويؤكد (Erdin & Ozkaya (2020 أن أهمية تحسين مستوى المعيشة وجودة الحياة تتعاضد في ضوء الاهتمام الدولي المتزايد بمؤشرات التنمية البشرية، التي تتجاوز قياس الأداء الاقتصادي بمؤشرات النمو التقليدية إلى قياس مستوى رفاهية الأفراد ومدى تمتعهم بالحياة الكريمة. ويسهم هذا التوجه في إعادة توجيه السياسات الاقتصادية نحو الأبعاد الإنسانية للتنمية، وفي إبراز أهمية المؤشرات الكيفية المتعلقة بجودة حياة الأفراد.

ويبرز (Endris & Kassegn (2022 أن أهمية تحسين مستوى المعيشة في إطار التنمية المستدامة تتبع من ارتباطها المباشر بأهداف التنمية المستدامة الأممية، خاصة تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر، والعمل اللائق، والنمو الاقتصادي، والحد من أوجه عدم المساواة. كما تمتد هذه الأهمية لتشمل بناء مجتمعات قادرة على الصمود في مواجهة التحديات والصدمات الاقتصادية والبيئية، وضمان استدامة التحسن المعيشي عبر الأجيال.

ويرى (Imramziyeva et al. (2025 أن أهمية الرفاه الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة تتجلى في إسهامها المباشر في مكافحة الفقر بأشكاله المتعددة، سواء الفقر المادي المرتبط بنقص الدخل، أو الفقر متعدد الأبعاد الذي يشمل الحرمان من الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية والاجتماعية. وتسهم برامج تحسين المعيشة في معالجة هذه الأشكال المتعددة من الفقر بصورة متكاملة، عبر تدخلات تجمع بين الدعم المادي وبناء القدرات وإتاحة الفرص.

ويبرز (Sinaga & Sitorus (2023 أن أهمية رفاهية المجتمع تتجلى في إسهامها في بناء مجتمعات متماسكة تسودها العدالة والمشاركة الفاعلة، إذ يتيح التحسن المعيشي للأفراد القدرة على الانخراط الإيجابي في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية، ويعزز شعورهم بالانتماء إلى مجتمعاتهم. وتمتد هذه الأهمية لتشمل تعزيز رأس المال الاجتماعي عبر بناء شبكات من العلاقات والثقة بين أفراد المجتمع.

ويجمل أبوقرون ودفع السيد (2022) أهمية تحسين مستوى المعيشة في ارتباطها بمكافحة الفقر، إذ تمثل هذه العملية الوجه الإيجابي لمكافحة الفقر، فبدلاً من التركيز على معالجة الأعراض، تستهدف بناء

قدرة اقتصادية ذاتية للأفراد والأسر تمكنهم من تجاوز ظروف الفقر بصورة دائمة. وتمتد أهمية هذا التحسن لتشمل قطاعات متعددة، من بينها قطاع التعليم الذي يسهم تحسن المعيشة في توسيع الإقبال عليه، وقطاع الصحة الذي تحسن الأوضاع المعيشية الجيدة من مستويات الوقاية والعلاج فيه.

وفي السياق السعودي، تكتسب أهمية تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل بُعداً استراتيجياً متميزاً، إذ تتقاطع هذه الأهمية مع برامج رؤية المملكة 2030 وأهدافها التنموية، لا سيما ما يتصل ببرامج التوطين، ورفع جودة الحياة، وتمكين الفئات الاجتماعية المختلفة، وتطوير قطاعات اقتصادية واعدة قادرة على استيعاب الكوادر الوطنية وتوفير فرص عمل لائقة لها.

4.2.2 أهداف تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل

تتعدد أهداف تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل وتتنوع وفق المنظور الذي ينطلق منه الباحثون والسياسات العامة، فهي أهداف اقتصادية واجتماعية وإنسانية وتنموية تتشابه فيما بينها لتشكل منظومة متكاملة من الغايات.

ويحدد محمود (2021) جملة من الأهداف الجوهرية لتحسين مستوى المعيشة، تشمل: أولاً، رفع مستويات الدخل الأسري بصورة منتظمة تمكن الأسر من تلبية احتياجاتها الأساسية والكمالية؛ وثانياً، تحسين شروط العمل والمعيشة للعمالة غير المنتظمة والفئات الأكثر هشاشة في المجتمع؛ وثالثاً، تعزيز وصول الفئات محدودة الدخل إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والصحة والإسكان؛ ورابعاً، بناء قدرة هذه الفئات على الاعتماد على الذات وتقليل اعتمادها على الدعم الخارجي بصورة تدريجية؛ وخامساً، تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي التي تحمي الأسر من السقوط في دائرة الفقر.

ويبرز نيل وآخرون (2025) أن أهداف تحسين مستوى المعيشة في إطار برامج الحماية الاجتماعية تتمحور حول: توفير الحد الأدنى من الدخل للأسر المستحقة، وتعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة الصدمات الاقتصادية، وبناء قدرات أفرادها على الانخراط في النشاط الاقتصادي، والإسهام في تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة، فضلاً عن تعزيز قيم التكافل والتراحم في المجتمع.

ويحدد الوكيل (2020) أهداف تحسين مستوى المعيشة من منظور قيمي وإنساني، تشمل: تحقيق الكفاية المعيشية للأفراد بما يصون كرامتهم الإنسانية، وضمان حصولهم على متطلبات الحياة الكريمة،

وتعزيز روابط التكافل بين أفراد المجتمع، وبناء منظومة قيمية تُعلي من شأن العمل والإنتاج، وتعزيز الشعور بالعدالة والإنصاف بين شرائح المجتمع.

ويبرز الخزرجي (2026) أهداف تحسين مستوى المعيشة من زاوية اقتصادية كلية، تتضمن: تنشيط الطلب الكلي على السلع والخدمات، وتعزيز دورة الإنتاج والاستهلاك، ودعم مسارات النمو الاقتصادي المستدام، ورفع مستوى الإنفاق الاستهلاكي للأسر، وتعزيز قدرتها الادخارية، وتوسيع قاعدة المساهمين في النشاط الاقتصادي.

ويُحدّد عطية (2021) أهداف خلق فرص العمل في عدة محاور، تتمثل في: استيعاب الأعداد المتنامية من الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وخفض معدلات البطالة بين فئات السكان المختلفة، وتعزيز الإنتاجية الكلية للاقتصاد عبر التوظيف الأمثل للموارد البشرية، وتطوير منظومة التشغيل بما يتواءم مع متطلبات الاقتصاد الحديث، ودعم سياسات التوطين وإحلال العمالة الوطنية في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ويؤكد البلتاجي (2025) أن أهداف تحسين مستوى المعيشة في إطار التنمية الاقتصادية تشمل: ضمان توزيع عادل لثمار النمو الاقتصادي بين شرائح المجتمع، وتقليص الفجوات الاقتصادية بين المناطق الجغرافية المختلفة، وتعزيز قدرة الاقتصاد على تحويل النمو إلى تحسن ملموس في الأوضاع المعيشية للأفراد، وبناء طبقة وسطى قوية تمثل ركيزة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ويُحدّد Sinaga & Sitorus (2023) أهداف رفاهية المجتمع في عدة جوانب، تتضمن: تعزيز قدرة الأفراد على إشباع حاجاتهم الأساسية والكمالية، وتطوير مهاراتهم وقدراتهم بما يتيح لهم الانخراط الفاعل في النشاط الاقتصادي، وتعزيز شعورهم بالانتماء إلى مجتمعاتهم المحلية، وبناء شبكات اجتماعية داعمة، وتوفير بيئة معيشية لائقة تكفل لهم جودة الحياة المطلوبة.

ويبرز Boboev et al. (2026) أن أهداف رفع مستوى معيشة السكان عبر المشروعات الصغيرة تشمل: توفير قنوات دخل متنوعة للأسر، وتوسيع نطاق الخيارات الاقتصادية المتاحة لها، وتعزيز شعورها بالأمان الاقتصادي، والإسهام في إعادة توزيع الثروة بصورة أكثر عدالة، وتوفير سلع وخدمات بأسعار ملائمة للقدرة الشرائية للمستهلكين.

ويُحدّد Endris & Kassegn (2022) أهداف تحسين مستوى المعيشة في إطار التنمية المستدامة في عدة محاور، تشمل: تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، وضمان عدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية في الاستفادة من الموارد، وبناء نماذج إنتاجية واستهلاكية أكثر استدامة، وتعزيز قدرة المجتمعات على الصمود في مواجهة التحديات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

ويرى Imramziyeva et al. (2025) أن أهداف الرفاه الاقتصادي ومكافحة الفقر تتضمن: انتشار الأسر من دوائر الفقر بصورة دائمة، وبناء قدرتها الاقتصادية الذاتية، وتعزيز مشاركتها في النشاط الاقتصادي الرسمي، وتقليص أوجه التفاوت الاقتصادي بين شرائح المجتمع، وتمكين الفئات المهمشة من الوصول إلى الفرص الاقتصادية والاجتماعية.

ويُلخّص الباحث الأهداف المتعددة لتحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في كونها تشكّل تراتباً متكاملًا من الغايات، يبدأ من مستوى الفرد المتمثل في تأمين دخل ووظيفة لائقة، فالمستوى الأسري المتمثل في تحسين شروط الحياة وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية، ثم المستوى المجتمعي المتمثل في تعزيز التماسك والعدالة، وصولاً إلى المستوى الوطني المتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة. ويتسق هذا الترتيب مع مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030 التي تجعل من تحسين جودة الحياة وتمكين المواطن وتوطين الوظائف ركائز أساسية في مسارها التنموي.

5.2.2 أبعاد ومؤشرات تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل

تم تحديد أبعاد ومؤشرات تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في الدراسة الحالية بناءً على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت هذا المتغير من زوايا متعددة، وفي مقدمتها دراسة محمود (2021) التي تناولت تحسين مستوى معيشة العمالة غير المنتظمة، ودراسة نيل وآخرون (2025) التي تناولت تحسين مستوى معيشة الأسر الفقيرة، ودراسة Erdin & Ozkaya (2020) التي ربطت بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وجودة الحياة، ودراسة Sinaga & Sitorus (2023) التي تناولت رفاهية المجتمع. وفي ضوء أن المتغير التابع في الدراسة الحالية أحادي المحور ويتضمن (10) فقرات، فإن المؤشرات الواردة فيه تتقاطع حول عدة محاور رئيسة يمكن استعراضها فيما يلي.

المحور الأول: المؤشرات الاقتصادية والمالية

يشمل هذا المحور المؤشرات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والمالية لتحسين مستوى المعيشة، وفي مقدمتها مستوى الدخل الفردي والأسري، إذ يُعدّ من أبرز المؤشرات المستخدمة في قياس التحسن المعيشي. ويوضح الخزرجي (2026) أن الدخل يُمثّل المؤشر المباشر على القدرة الاقتصادية للأسرة، وعلى مدى قدرتها على تلبية احتياجاتها المتنوعة، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى الإنفاق الاستهلاكي والادخار والاستثمار. ويتسع نطاق هذا المؤشر ليشمل ليس فقط مستوى الدخل، وإنما استقراره وتنوع مصادره، إذ تُعدّ هذه الجوانب من العوامل المعزّزة لمستوى المعيشة على المدى الطويل.

كما يشمل هذا المحور القدرة الشرائية للأسر، وهي المؤشر الذي يربط بين مستوى الدخل الاسمي ومستوى الأسعار، ويُعبّر عن القدرة الفعلية للأسر على شراء السلع والخدمات. ويؤكد البلتاجي (2025) أن القدرة الشرائية تُمثّل المؤشر الحقيقي على التحسن المعيشي، إذ قد يرتفع الدخل الاسمي للأسر دون أن يقابل ذلك تحسن فعلي في قدرتها الشرائية بسبب الارتفاع المقابل في الأسعار.

ويُكمل هذه المؤشرات مستوى الإنفاق الاستهلاكي والادخار، إذ يُعبّر هذا المستوى عن الأنماط الاستهلاكية للأسر وقدرتها على ادخار جزء من دخلها لمواجهة المصاريف المستقبلية والطوارئ. كما تشمل هذه المؤشرات قدرة الأسر على الاستثمار في الأنشطة المنتجة، وعلى الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة، بما يُسهم في توسيع قاعدتها الاقتصادية على المدى الطويل.

المحور الثاني: مؤشرات سوق العمل والتشغيل

يتعلق هذا المحور بالمؤشرات المرتبطة بسوق العمل وخلق فرص العمل، ويُمثّل أحد أهم محاور المتغير التابع. ويتضمن هذا المحور عدة مؤشرات، أبرزها معدل التشغيل وحجم القوى العاملة المنخرطة في النشاط الاقتصادي. ويوضح الجناحي (2020) أن معدل التشغيل يُعدّ من أبرز المؤشرات على نجاح السياسات الاقتصادية في خلق فرص العمل، ويرتبط ارتباطاً عكسياً بمعدلات البطالة في الاقتصاد.

كما يشمل هذا المحور معدل البطالة بأنواعه المختلفة، بما في ذلك البطالة الإجمالية وبطالة الشباب والبطالة بين الخريجين الجدد. ويؤكد عطية (2021) أن خفض معدلات البطالة يُمثّل أحد أبرز التحديات الاقتصادية، وأن نجاح السياسات الاقتصادية في توفير فرص العمل يُمثّل مؤشراً حاسماً على فاعليتها.

ويتضمن هذا المحور أيضاً مؤشرات جودة فرص العمل المتاحة، ومدى ملائمتها لمؤهلات وتطلعات الباحثين عن العمل. فلم يعد ينظر إلى خلق فرص العمل بوصفه هدفاً كمياً فحسب، وإنما أصبح ينظر إليه بوصفه هدفاً نوعياً يشمل توفير فرص عمل لائقة من حيث الدخل وشروط العمل والاستقرار الوظيفي. ويرتبط بهذا المحور في السياق السعودي مؤشر التوطين، الذي يُعبّر عن قدرة الاقتصاد على إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة في القطاعات الاقتصادية المختلفة. ويُعدّ هذا المؤشر من المؤشرات المحورية في تقييم نجاح السياسات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية في تحقيق مستهدفات رؤية 2030.

المحور الثالث: مؤشرات الخدمات الاجتماعية الأساسية

يتعلق هذا المحور بمدى وصول الأفراد والأسر إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، التي تُعدّ مكوناً جوهرياً من مكونات تحسين مستوى المعيشة. ويُشير محمود (2021) إلى أن الخدمات الاجتماعية الأساسية تشمل التعليم والصحة والإسكان والمياه والصرف الصحي والطاقة، وأن تحسن مستوى الوصول إلى هذه الخدمات يُمثّل مؤشراً جوهرياً على تحسن الأوضاع المعيشية.

ويتسع هذا المحور ليشمل ليس فقط مدى توافر هذه الخدمات، وإنما جودتها أيضاً ومدى ملائمتها لاحتياجات الفئات المختلفة. فقد يكون التعليم متاحاً من حيث الكم، لكنه قد يفتقر إلى الجودة المطلوبة، مما ينعكس على قدرة الخريجين على المنافسة في سوق العمل، ويُضعف من إسهام التعليم في تحسين الأوضاع المعيشية.

ويُكمل نيل وآخرون (2025) هذا التصور بالإشارة إلى أن وصول الأسر إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية يرتبط ارتباطاً وثيقاً ببرامج الحماية الاجتماعية، التي تُمثّل آلية لضمان حصول الفئات الأكثر هشاشة على هذه الخدمات بصورة ميسرة.

المحور الرابع: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي

يتعلق هذا المحور بمؤشرات الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للأفراد والأسر، ويُمثّل بُعداً مهماً من أبعاد تحسين مستوى المعيشة. ويتضمن هذا المحور مؤشرات تتعلق بمدى استقرار مصادر الدخل،

ومدى قدرة الأسر على الصمود في مواجهة الصدمات الاقتصادية، ومدى توفر شبكات أمان اجتماعي تحميها من السقوط في دائرة الفقر.

ويؤكد الوكيل (2020) أن الاستقرار الاقتصادي للأسر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمنظومة التكافل الاجتماعي، التي تشمل الزكاة والصدقات والأوقاف وغيرها من آليات التكافل التي طوّرتها الشريعة الإسلامية. وتسهم هذه المنظومة في توفير شبكة أمان للأسر الأكثر احتياجاً، وفي تعزيز قدرتها على مواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة.

ويضيف نيل وآخرون (2025) أن برامج الحماية الاجتماعية الحديثة تُمثّل امتداداً مؤسسياً لقيم التكافل الاجتماعي، إذ تُقدّم دعماً منهجياً للأسر المستحقة، وتسهم في تعزيز استقرارها الاقتصادي والاجتماعي.

المحور الخامس: مؤشرات الرضا الذاتي وجودة الحياة

يتعلق هذا المحور بالمؤشرات الذاتية المتعلقة بإدراك الأفراد لمستوى رفايتهم وجودة حياتهم، ويُعدّ من المؤشرات الحديثة نسبياً في قياس التحسن المعيشي. ويوضح (Erdin & Ozkaya, 2020) أن جودة الحياة لا تُقاس فقط بالمؤشرات الموضوعية الكمية، وإنما تُقاس أيضاً بالمؤشرات الذاتية المتعلقة بإدراك الأفراد لأوضاعهم ومدى رضاهم عنها.

وتشمل هذه المؤشرات مدى رضا الأفراد عن مستوى دخلهم، وعن طبيعة عملهم، وعن جودة الخدمات المتاحة لهم، وعن البيئة المعيشية التي يعيشون فيها. ويؤكد (Imramziyeva et al., 2025) أن البعد الذاتي للرفاه الاقتصادي يُمثّل جانباً مكملاً للبعد الموضوعي، وأن التحسن المعيشي الحقيقي يجمع بين البعدين معاً، فلا يكفي تحسن المؤشرات الكمية دون أن يقابله شعور الأفراد بالرضا والرفاهية.

6.2.2 استراتيجيات تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل

تتنوع الاستراتيجيات الموظفة لتحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل، وتتكامل فيما بينها لتشكّل منظومة متكاملة من السياسات والبرامج التي تتبنّاها الجهات الحكومية والمؤسسات المالية والمنظمات المجتمعية.

ويُبرز نيل وآخرون (2025) أهمية الاستراتيجية المتعلقة ببرامج الحماية الاجتماعية، التي تُمثّل أداة محورية لتحسين مستوى معيشة الأسر الفقيرة. وتتضمن هذه الاستراتيجية تطوير برامج دعم نقدي مشروط وغير مشروط، وتقديم خدمات اجتماعية وصحية وتعليمية للأسر المستحقة، وبناء قدرات أفراد هذه الأسر على الانخراط في النشاط الاقتصادي. وتتميز هذه البرامج بطابعها المؤسسي المنظم الذي يضمن وصول الدعم إلى مستحقيه بصورة عادلة وفعالة.

ويُبرز محمود (2021) أهمية الاستراتيجية المتعلقة بدور الجمعيات الأهلية والمؤسسات المجتمعية في تحسين مستوى معيشة العمالة غير المنتظمة والفئات المهمشة. وتتضمن هذه الاستراتيجية تطوير برامج تدريب وتأهيل للعمالة غير المنتظمة، وتقديم خدمات دعم اجتماعي وقانوني لها، والإسهام في إدماجها في منظومة الحماية الاجتماعية الرسمية.

ويؤكد الوكيل (2020) أهمية الاستراتيجية المتعلقة بتفعيل دور الزكاة في تحسين مستوى المعيشة. وتتضمن هذه الاستراتيجية تطوير آليات جمع الزكاة وتوزيعها بصورة منهجية ومنظمة، وتوجيهها نحو المصارف الشرعية، لا سيما الفقراء والمساكين، وتوظيفها في برامج تنمية تُسهم في بناء قدرة المستحقين على الاعتماد على الذات. وتتميز هذه الاستراتيجية بطابعها القيمي والشرعي، الذي يجعلها تحظى بقبول واسع في المجتمعات الإسلامية.

ويُبرز الخزرجي (2026) أهمية الاستراتيجية المتعلقة بسياسات الإنفاق العام في تحسين مستوى المعيشة والقضاء على الفقر. وتتضمن هذه الاستراتيجية توجيه الإنفاق الحكومي نحو القطاعات والبرامج الأكثر إسهاماً في تحسين الأوضاع المعيشية، كالتعليم والصحة والإسكان وبرامج الدعم الاجتماعي، وتعزيز كفاءة هذا الإنفاق وفاعليته.

وعلى صعيد استراتيجيات خلق فرص العمل، يبرز عطية (2021) أهمية تطوير بيئة الأعمال وتحفيز الاستثمار، إذ يُمثّل ذلك المدخل الأهم لخلق فرص العمل في القطاع الخاص. وتتضمن هذه الاستراتيجية تبسيط الإجراءات الحكومية، وتطوير البنية التحتية، وتوفير الحوافز الاستثمارية، وتطوير القوانين والتشريعات بما يتواءم مع متطلبات بيئة الأعمال الحديثة.

ويُبرز Endris & Kassegn (2022) أهمية الاستراتيجيات المتكاملة التي تجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تحسين مستوى المعيشة، بما يُسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

وتتميز هذه الاستراتيجيات بنظرتها الشاملة التي تتجاوز معالجة الأعراض إلى معالجة الأسباب الجذرية للفقير وتدني مستوى المعيشة.

ويُضيف (Sinaga & Sitorus (2023 أهمية الاستراتيجيات المتعلقة بتطوير المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بوصفها أداة لتعزيز رفاهية المجتمع. وتتضمن هذه الاستراتيجية توفير الدعم المالي والفني والتسويقي لهذه المشروعات، وبناء قدرات أصحابها، وتطوير بيئة الأعمال الحاضنة لها.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها الميدانية

1.3 تمهيد

يُعدّ الفصل الثالث الركيزة المنهجية التي تقوم عليها الدراسة الميدانية، إذ يتناول الإجراءات العلمية المتبعة في تنفيذ الجانب التطبيقي، بما يكفل الوصول إلى نتائج موثوقة قابلة للتعميم في حدود مجتمع الدراسة. ويسعى هذا الفصل إلى توضيح المنهج المستخدم في الدراسة، وتحديد مجتمعها وعينتها بدقة، وعرض أداة جمع البيانات وخطوات بنائها والتأكد من صدقها وثباتها، فضلاً عن استعراض مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة، وبيان الأساليب الإحصائية الموظفة في معالجة البيانات وتحليلها. وقد حرص الباحث على اتباع منهجية علمية رصينة تتسق مع طبيعة الدراسة وأهدافها وفرضياتها، وتُتيح اختبار العلاقة بين المتغير المستقل (المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأبعادها الأربعة) والمتغير التابع (تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل) في السياق السعودي.

2.3 منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره الأنسب لطبيعة موضوع الدراسة وأهدافها، إذ يُتيح هذا المنهج وصف الظاهرة محل البحث كما هي في الواقع، وجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بها، وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى استنتاجات تُسهم في فهم العلاقة بين متغيراتها واختبار فرضياتها. ولا يقتصر هذا المنهج على مجرد جمع البيانات ووصفها، وإنما يمتد إلى تحليلها واستخلاص العلاقات والدلالات الكامنة فيها، بما يحقق الغاية البحثية من الدراسة.

وقد جمع الباحث بين شقين منهجيين متكاملين؛ الشق الأول هو الجانب النظري الذي اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي في استعراض الأدبيات والدراسات السابقة المتصلة بمتغيرات الدراسة، وبناء الإطار النظري المرجعي الذي تستند إليه الفروض البحثية. أما الشق الثاني فهو الجانب الميداني الذي اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي الكمي في جمع البيانات من مفردات عينة الدراسة باستخدام أداة الاستبانة، ثم تحليل هذه البيانات إحصائياً للوصول إلى نتائج تُجيب عن تساؤلات الدراسة وتختبر فروضها.

3.3 مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في أصحاب وملاك المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في المملكة العربية السعودية، إلى جانب المديرين التنفيذيين والعاملين في الإدارات العليا في هذه المشروعات، باعتبارهم الفئة الأكثر دراية بطبيعة عمل هذه المشروعات وإسهامها في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل. وقد تم اختيار هذا المجتمع نظراً لارتباطه المباشر بمتغيرات الدراسة، وقدرته على تقديم بيانات دقيقة تعكس واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأثرها التنموي في السياق السعودي.

ووفقاً للإحصاءات الرسمية الصادرة عن الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، فقد بلغ إجمالي عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في المملكة العربية السعودية ما يقارب (1,308,000) منشأة موزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة. ونظراً لاتساع هذا المجتمع وتعدد إجراءات حصر شامل له، فقد لجأ الباحث إلى أسلوب المعاينة العلمية في اختيار عينة ممثلة منه.

4.3 عينة الدراسة

اعتمد الباحث في تحديد حجم العينة على معادلة ستيفن ثامبسون لحساب حجم العينة في المجتمعات كبيرة الحجم، عند مستوى ثقة (95%) وهامش خطأ (5%)، وقد أسفرت المعادلة عن حجم عينة لا يقل عن (384) مفردة. وقد ارتأى الباحث توسيع هذه العينة لتشمل (420) مفردة، تحسباً لاحتمالية فقدان بعض الاستبانات أو عدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي، بما يعزز من تمثيل العينة لمجتمع الدراسة.

وقد تم اختيار مفردات العينة باستخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية، بحيث تضمنت ممثلين من المشروعات الصغيرة والمتوسطة الموزعة على المناطق الجغرافية الرئيسة في المملكة العربية السعودية (المنطقة الوسطى، الغربية، الشرقية، الجنوبية، الشمالية)، ومن قطاعات اقتصادية متنوعة (التجارة، الصناعة، الخدمات، التقنية، الزراعة، السياحة).

وقد تم توزيع (420) استبانة على مفردات العينة المختارة، استرد منها (398) استبانة بنسبة استرداد بلغت (94.76%)، وبعد فحص الاستبانات المسترجعة، تم استبعاد (13) استبانة لعدم اكتمال بياناتها أو لانسجامها بنمط واحد من الإجابات، ليصبح العدد النهائي للاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي (385) استبانة، بنسبة صلاحية بلغت (91.67%) من إجمالي الاستبانات الموزعة، وهي نسبة مرتفعة تعكس جدية المستجيبين واهتمامهم بموضوع الدراسة.

جدول (3 - 1): توزيع الاستبانات على عينة الدراسة

النسبة المئوية	العدد	البيان
100%	420	الاستبانات الموزعة
94.76%	398	الاستبانات المسترجعة
3.09%	13	الاستبانات المستبعدة
91.67%	385	الاستبانات الصالحة للتحليل

جدول (3 - 2): التوزيع الجغرافي لعينة الدراسة

النسبة المئوية	عدد الاستبانات الصالحة	عدد الاستبانات الموزعة	المنطقة
30.91%	119	130	المنطقة الوسطى (الرياض)
26.49%	102	110	المنطقة الغربية (مكة، المدينة، جدة)
21.82%	84	90	المنطقة الشرقية
11.69%	45	50	المنطقة الجنوبية (عسير، جازان، نجران)
9.09%	35	40	المنطقة الشمالية (تبوك، الجوف، الحدود الشمالية)
100%	385	420	الإجمالي

جدول (3 - 3): توزيع عينة الدراسة وفق القطاع الاقتصادي

النسبة المئوية	التكرار	القطاع
29.09%	112	التجارة والتجزئة
17.66%	68	الصناعة والتصنيع
24.68%	95	الخدمات
14.03%	54	التقنية والمعلومات
8.31%	32	السياحة والضيافة

6.23%	24	الزراعة والأغذية
100%	385	الإجمالي

5.3 أداة الدراسة

اعتمد الباحث على الاستبانة بوصفها الأداة الرئيسة لجمع البيانات، نظراً لملاءمتها لطبيعة الدراسة وحجم عينتها، ولقدرتها على جمع كم كبير من البيانات من عدد كبير من المستجيبين في وقت قصير نسبياً، فضلاً عن ضمانها لخصوصية المستجيبين، بما يتيح لهم الإجابة بصدق وموضوعية.

وقد تم تصميم الاستبانة وفقاً للخطوات المنهجية المتعارف عليها في بناء أدوات البحث العلمي، بدءاً من مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة المتصلة بمتغيرات الدراسة، مروراً بصياغة الفقرات الأولية، ثم عرضها على المحكمين، وإجراء التعديلات المطلوبة، وانتهاءً بتطبيق الأداة في صورتها النهائية. وقد تكونت الاستبانة من ثلاثة أقسام رئيسة:

القسم الأول: البيانات الديموغرافية، ويتضمن البيانات الشخصية للمستجيبين، كالنوع والعمر والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة والمسمى الوظيفي والقطاع الاقتصادي للمشروع.

القسم الثاني: المتغير المستقل (المشروعات الصغيرة والمتوسطة)، ويتضمن (16) فقرة موزعة على أربعة أبعاد، كالتالي:

- البعد الأول: التمكين الاقتصادي، ويتضمن (4) فقرات.
- البعد الثاني: توليد فرص العمل، ويتضمن (4) فقرات.
- البعد الثالث: الابتكار وريادة الأعمال، ويتضمن (4) فقرات.
- البعد الرابع: الشمول المالي، ويتضمن (4) فقرات.

القسم الثالث: المتغير التابع (تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل)، وهو أحادي المحور ويتضمن (10) فقرات تقيس مدى تحسن مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية نتيجة لدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقد اعتمدت الاستبانة على مقياس ليكرت الخماسي في قياس الاستجابات، إذ يُعدّ من أكثر المقاييس استخداماً في البحوث الاجتماعية والإدارية لقدرته على قياس درجات الموافقة بدقة، وذلك على النحو الآتي:

جدول (3 - 4) مقياس ليكرت الخماسي في قياس الاستجابات

درجة الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن	5	4	3	2	1

ولتفسير المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة، تم اعتماد المعادلة التالية لتحديد طول الفئة:

$$\text{طول الفئة} = (\text{أكبر قيمة} - \text{أصغر قيمة}) / \text{عدد الفئات} = (5 - 1) / 5 = 0.80$$

وبناءً على ذلك، تم تحديد فئات المتوسط الحسابي كالآتي:

جدول (3 - 5) المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد

المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
من 1.00 إلى 1.80	غير موافق بشدة (منخفضة جداً)
من 1.81 إلى 2.60	غير موافق (منخفضة)
من 2.61 إلى 3.40	محايد (متوسطة)
من 3.41 إلى 4.20	موافق (مرتفعة)
من 4.21 إلى 5.00	موافق بشدة (مرتفعة جداً)

6.3 صدق أداة الدراسة

تم التحقق من صدق أداة الدراسة باستخدام نوعين من الصدق: الصدق الظاهري (صدق المحكمين) والصدق البنائي (صدق الاتساق الداخلي).

الصدق الظاهري (صدق المحكمين)

عرض الباحث الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين بلغ عددهم (10) محكمين من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في إدارة الأعمال والاقتصاد والإحصاء في عدد من الجامعات السعودية، وذلك بغرض إبداء الرأي حول مدى ملاءمة الفقرات للأبعاد التي تنتمي إليها، ومدى وضوح الصياغة اللغوية، ومدى انتمائها للمحور المعني، فضلاً عن إضافة أو حذف أو تعديل ما يرويه مناسباً. وفي ضوء آراء المحكمين، تم تعديل صياغة بعض الفقرات، وحذف الفقرات التي حظيت بنسبة اتفاق أقل من (80%)، وإضافة بعض الفقرات المقترحة من قبل المحكمين، لتظهر الاستبانة في صورتها النهائية.

الصدق البنائي (صدق الاتساق الداخلي)

تم التحقق من الصدق البنائي للأداة من خلال حساب معاملات ارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة من فقرات الأداة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، وذلك بالاعتماد على بيانات العينة الاستطلاعية التي بلغ حجمها (30) مفردة. وقد جاءت معاملات الارتباط على النحو المبين في الجدول التالي:

جدول (3 - 6): معاملات الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة مع الدرجة الكلية لبعدها

البعد	رقم الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
التمكين الاقتصادي	1	0.781	0.000
	2	0.823	0.000
	3	0.756	0.000
	4	0.802	0.000
توليد فرص العمل	5	0.812	0.000
	6	0.768	0.000
	7	0.834	0.000
	8	0.791	0.000
الابتكار وريادة الأعمال	9	0.774	0.000
	10	0.819	0.000
	11	0.785	0.000

0.000	0.806	12	الشمول المالي
0.000	0.798	13	
0.000	0.762	14	
0.000	0.827	15	
0.000	0.811	16	
0.000	0.745	1	تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل
0.000	0.789	2	
0.000	0.812	3	
0.000	0.776	4	
0.000	0.803	5	
0.000	0.758	6	
0.000	0.821	7	
0.000	0.794	8	
0.000	0.768	9	
0.000	0.809	10	

يتضح من الجدول أن جميع معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية لبعدها كانت موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، وتراوح قيمها بين (0.745) و(0.834)، مما يدل على تمتع فقرات الاستبانة بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، وأنها تقيس فعلاً ما وضعت لقياسه.

جدول (3 - 7): معاملات ارتباط أبعاد المتغير المستقل بالدرجة الكلية للمتغير

البُعد	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
التمكين الاقتصادي	0.854	0.000
توليد فرص العمل	0.872	0.000
الابتكار وريادة الأعمال	0.841	0.000
الشمول المالي	0.836	0.000

يتبين أن جميع أبعاد المتغير المستقل ترتبط ارتباطاً قوياً وموجباً ودالاً إحصائياً بالدرجة الكلية للمتغير، مما يؤكد الصدق البنائي للأداة.

7.3 ثبات أداة الدراسة

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ، الذي يُعدّ من أكثر المعاملات استخداماً لقياس الاتساق الداخلي لأدوات البحث العلمي. ويُعدّ معامل الثبات مقبولاً إذا تجاوزت قيمته (0.70)، وفقاً للمعايير المتعارف عليها إحصائياً.

جدول (3 - 8): معاملات ثبات ألفا كرونباخ لأبعاد الدراسة

المتغير/البعد	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
التمكين الاقتصادي	4	0.847
توليد فرص العمل	4	0.862
الابتكار وريادة الأعمال	4	0.835
الشمول المالي	4	0.851
المتغير المستقل (المشروعات الصغيرة والمتوسطة) إجمالاً	16	0.913
تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل	10	0.928
الأداة ككل	26	0.942

يتضح من الجدول أن جميع معاملات الثبات جاءت مرتفعة، إذ تراوحت بين (0.835) و(0.928) للأبعاد الفرعية، وبلغت (0.942) للأداة ككل، وهي قيم تزيد عن الحد الأدنى المقبول (0.70)، مما يدل على تمتع الأداة بدرجة عالية من الثبات والاتساق الداخلي، وأنها قادرة على تقديم نتائج مستقرة إذا ما أُعيد تطبيقها على العينة ذاتها في ظروف مماثلة.

8.3 مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

من أجل التحقق من العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة قبل الانتقال إلى اختبار الفروض، قام الباحث بحساب معاملات ارتباط بيرسون بين أبعاد المتغير المستقل (المشروعات الصغيرة والمتوسطة)

فيما بينها، وبينها وبين المتغير التابع (تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل)، وقد جاءت النتائج كما يبينها الجدول التالي:

جدول (3 - 9): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

المتغير	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
(1) التمكين الاقتصادي	1				
(2) توليد فرص العمل	0.682**	1			
(3) الابتكار وريادة الأعمال	0.614**	0.658**	1		
(4) الشمول المالي	0.597**	0.631**	0.673**	1	
(5) تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل	0.748**	0.776**	0.712**	0.694**	1

**دالة إحصائية عند مستوى (0.01)

يتضح من مصفوفة الارتباط أن جميع معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة كانت موجبة ودالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01)، إذ تراوحت قيم معاملات الارتباط بين أبعاد المتغير المستقل بين (0.597) و(0.682)، وهي قيم تشير إلى علاقات ارتباطية متوسطة إلى قوية بين هذه الأبعاد، دون أن تصل إلى مستوى يُشير إلى مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة (إذ تظل أقل من 0.80).

كما يتضح أن جميع أبعاد المتغير المستقل ترتبط ارتباطاً قوياً وموجباً ودالاً إحصائياً بالمتغير التابع، إذ تراوحت معاملات الارتباط بين (0.694) و(0.776)، وكان أعلاها معامل الارتباط بين بُعد توليد فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة (0.776)، يليه بُعد التمكين الاقتصادي (0.748)، فالابتكار وريادة الأعمال (0.712)، فالشمول المالي (0.694). وتمثل هذه النتائج مؤشراً أولياً على وجود علاقة ارتباطية قوية بين المتغير المستقل بأبعاده الأربعة والمتغير التابع، مما يدعم منطق اختبار فروض الدراسة الإحصائية في الفصل التالي.

9.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

اعتمد الباحث على عدد من الأساليب الإحصائية لمعالجة البيانات وتحليلها واختبار فروض الدراسة، باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في إصدارها (V.26) وفيما يلي عرض لأبرز هذه الأساليب:

- الإحصاء الوصفي: تم استخدام التكرارات والنسب المئوية لوصف الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة، وعرض توزيع الاستبانة على فئات العينة المختلفة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية: استخدمت لقياس استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة، وترتيب الفقرات والأبعاد وفق درجة الموافقة عليها.
- معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha): استخدم للتحقق من ثبات أداة الدراسة وقياس الاتساق الداخلي بين فقراتها.
- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation): استخدم للتحقق من الصدق البنائي للأداة، وحساب العلاقات الارتباطية بين أبعاد المتغير المستقل فيما بينها، وبينها وبين المتغير التابع، من خلال بناء مصفوفة الارتباط.
- اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov Test): استخدم للتحقق من اعتدالية توزيع البيانات، بما يدعم استخدام الأساليب الإحصائية المعلمية في اختبار الفروض.
- اختبار معامل تضخم التباين (VIF) والتباين المسموح (Tolerance): استخدم للتحقق من عدم وجود ظاهرة التعدد الخطي (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة قبل إجراء تحليل الانحدار.
- تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression): استخدم لاختبار أثر كل بُعد من أبعاد المتغير المستقل على المتغير التابع بصورة منفردة، بما يخدم اختبار الفروض الفرعية للدراسة.
- تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression): استخدم لاختبار الأثر المشترك لأبعاد المتغير المستقل مجتمعة على المتغير التابع، بما يخدم اختبار الفرض الرئيس للدراسة.
- اختبار (T-Test) للعينات المستقلة: استخدم للكشف عن الفروق في استجابات أفراد العينة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية ذات الفئتين كالنوع.
- تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA): استخدم للكشف عن الفروق في استجابات أفراد العينة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية ذات الفئات الثلاث فأكثر كالعمر والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة.

- اختبار شيفيه (Scheffe's Test) للمقارنات البعدية: استُخدم في حال ظهور فروق دالة إحصائية في تحليل التباين الأحادي، لتحديد اتجاه هذه الفروق ولصالح أي فئة.

الفصل الرابع: تحليل بيانات الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات

1.4 تمهيد

يتناول هذا الفصل عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية، من خلال تحليل البيانات التي تم جمعها من أفراد عينة الدراسة، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة. ويشمل الفصل ثلاثة محاور رئيسية: أولها وصف الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة، وثانيها التحليل الوصفي لاستجابات أفراد العينة على فقرات أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع، وثالثها اختبار فرضيات الدراسة باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد.

2.4 تحليل البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة

استهل الباحث تحليل البيانات بعرض الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، وذلك للتعرف على طبيعة المستجيبين، وفهم خصائصهم التي قد تنعكس على استجاباتهم لفقرات الاستبانة.

جدول (4 - 1): توزيع أفراد عينة الدراسة وفق الخصائص الديموغرافية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
النوع	ذكر	268	69.61%
	أنثى	117	30.39%
	الإجمالي	385	100%
العمر	أقل من 30 سنة	78	20.26%
	من 30 إلى أقل من 40 سنة	142	36.88%
	من 40 إلى أقل من 50 سنة	109	28.31%
	50 سنة فأكثر	56	14.55%
	الإجمالي	385	100%
المؤهل العلمي	ثانوي فأقل	41	10.65%
	دبلوم	67	17.40%

56.62%	218	بكالوريوس	
15.33%	59	دراسات عليا	
100%	385	الإجمالي	
23.12%	89	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة
38.44%	148	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	
23.90%	92	من 10 إلى أقل من 15 سنة	
14.55%	56	15 سنة فأكثر	
100%	385	الإجمالي	
40.52%	156	مالك المشروع	المسمى الوظيفي
18.96%	73	شريك	
25.45%	98	مدير تنفيذي	
15.07%	58	مدير إدارة	
100%	385	الإجمالي	
29.09%	112	التجارة والتجزئة	القطاع الاقتصادي
17.66%	68	الصناعة والتصنيع	
24.68%	95	الخدمات	
14.03%	54	التقنية والمعلومات	
8.31%	32	السياحة والضيافة	
6.23%	24	الزراعة والأغذية	
100%	385	الإجمالي	

يتضح من الجدول أن غالبية أفراد العينة من الذكور بنسبة (69.61%)، ويرجع ذلك إلى أن ملكية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإدارتها لا تزال يغلب عليها الطابع الذكوري في السياق السعودي، مع تنامي ملحوظ في مشاركة الإناث (30.39%) في ضوء التحولات التي تشهدها بيئة الأعمال السعودية.

كما يتبين أن الفئة العمرية الأكبر بين المستجيبين هي فئة (30 إلى أقل من 40 سنة) بنسبة (36.88%)، تليها فئة (40 إلى أقل من 50 سنة) بنسبة (28.31%)، مما يدل على أن غالبية أصحاب ومديري المشروعات هم من الفئات العمرية الناضجة التي تمتلك خبرة كافية في إدارة الأعمال.

وفيما يتعلق بالمؤهل العلمي، فإن أكثر من نصف أفراد العينة (56.62%) من حملة درجة البكالوريوس، يليهم حاملو الدراسات العليا (15.33%)، مما يعكس ارتفاع المستوى التعليمي لأصحاب ومديري المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة، وهو ما يُعزّز من موثوقية استجاباتهم على فقرات الاستبانة.

كذلك يتضح أن (38.44%) من أفراد العينة تتراوح خبرتهم بين (5 إلى أقل من 10 سنوات)، وأن (40.52%) منهم هم مالكو المشروعات، مما يدل على أن المستجيبين يتمتعون بدراية كافية بطبيعة عمل مشروعاتهم وبأثرها على البيئة الاقتصادية المحيطة.

3.4 التحليل الوصفي لاستجابات أفراد عينة الدراسة

تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة، وذلك للتعرف على درجة موافقتهم على كل فقرة من فقرات أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع.

البُعد الأول: التمكين الاقتصادي

جدول (4 - 2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد التمكين الاقتصادي

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	تُسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الدخل الفردي والأسري لأصحابها والعاملين فيها	4.21	0.687	1	مرتفعة جداً
2	تُتيح المشروعات الصغيرة والمتوسطة فرصاً لرفع القدرة الشرائية للأسر السعودية	4.08	0.742	3	مرتفعة

مرتفعة	2	0.715	4.15	تُسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي	3
مرتفعة	4	0.768	4.02	تُمكن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأفراد من امتلاك مصادر دخل مستقلة ومستدامة	4
مرتفعة		0.652	4.12	المتوسط العام للبعد	

يتضح أن المتوسط الحسابي العام لُبعد التمكين الاقتصادي بلغ (4.12) بانحراف معياري (0.652)، وهو ما يشير إلى درجة موافقة مرتفعة من أفراد العينة على دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التمكين الاقتصادي، وقد جاءت الفقرة الأولى المتعلقة بزيادة الدخل في المرتبة الأولى بمتوسط (4.21).

الُبعد الثاني: توليد فرص العمل

جدول (4 - 3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد توليد فرص العمل

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	تستوعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة أعداداً متنامية من القوى العاملة الوطنية	4.28	0.671	1	مرتفعة جداً
2	تُسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خفض معدلات البطالة بين الشباب السعودي	4.16	0.724	3	مرتفعة
3	تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة برامج التوطين في القطاعات الاقتصادية المختلفة	4.22	0.698	2	مرتفعة جداً
4	تُتيح المشروعات الصغيرة والمتوسطة فرصاً متنوعة لمختلف المستويات المهنية والتعليمية	4.09	0.751	4	مرتفعة
	المتوسط العام للبعد	4.19	0.638		مرتفعة

بلغ المتوسط الحسابي العام لُبعد توليد فرص العمل (4.19) بانحراف معياري (0.638)، وهو ما يدل على درجة موافقة مرتفعة من أفراد العينة على دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توليد فرص العمل، وجاءت الفقرة الأولى المتعلقة باستيعاب القوى العاملة الوطنية في المرتبة الأولى بمتوسط (4.28).

البُعد الثالث: الابتكار وريادة الأعمال

جدول (4 - 4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد الابتكار وريادة الأعمال

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	تتبنّى المشروعات الصغيرة والمتوسطة أفكاراً ابتكارية في منتجاتها وخدماتها	3.98	0.789	3	مرتفعة
2	تُسهّم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تطوير منتجات وخدمات جديدة في السوق المحلية	4.05	0.762	1	مرتفعة
3	تُحفّز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بيئة ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية	4.02	0.778	2	مرتفعة
4	تُوظّف المشروعات الصغيرة والمتوسطة التقنيات الحديثة في عملياتها الإنتاجية والتسويقية	3.91	0.812	4	مرتفعة
	المتوسط العام للبُعد	3.99	0.687		مرتفعة

بلغ المتوسط الحسابي العام لُبعد الابتكار وريادة الأعمال (3.99) بانحراف معياري (0.687)، وهو ما يشير إلى درجة موافقة مرتفعة من أفراد العينة، وقد جاءت الفقرة المتعلقة بتطوير منتجات وخدمات جديدة في المرتبة الأولى بمتوسط (4.05).

البُعد الرابع: الشمول المالي

جدول (4 - 5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد الشمول المالي

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	تتوافر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة قنوات تمويلية متنوعة وملائمة لطبيعتها	3.85	0.832	4	مرتفعة
2	تحصل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الخدمات المصرفية بصورة ميسرة	3.94	0.798	3	مرتفعة
3	يسهم التمويل المتاح في نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة واستدامتها	4.01	0.776	1	مرتفعة
4	تتوافر منتجات مالية متخصصة تلبي احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.96	0.787	2	مرتفعة
	المتوسط العام للبُعد	3.94	0.694		مرتفعة

بلغ المتوسط الحسابي العام لبُعد الشمول المالي (3.94) بانحراف معياري (0.694)، وهو ما يدل على درجة موافقة مرتفعة من أفراد العينة، مع ملاحظة أن هذا البُعد جاء في المرتبة الأخيرة بين أبعاد المتغير المستقل، مما قد يُشير إلى وجود تحديات نسبية في الجانب التمويلي لهذه المشروعات.

ملخص ترتيب أبعاد المتغير المستقل

جدول (4 - 6): ترتيب أبعاد المتغير المستقل (المشروعات الصغيرة والمتوسطة) وفق المتوسط الحسابي

الرتبة	البُعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	توليد فرص العمل	4.19	0.638	مرتفعة
2	التمكين الاقتصادي	4.12	0.652	مرتفعة
3	الابتكار وريادة الأعمال	3.99	0.687	مرتفعة
4	الشمول المالي	3.94	0.694	مرتفعة

مرتفعة	0.612	4.06	المتوسط العام للمتغير المستقل
--------	-------	------	-------------------------------

المتغير التابع: تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل

جدول (4 - 7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المتغير التابع

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	أسهمت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في رفع مستوى الدخل الأسري في المملكة العربية السعودية	4.18	0.702	2	مرتفعة
2	ارتفعت القدرة الشرائية للأسر السعودية نتيجة لتوسع المشروعات الصغيرة والمتوسطة	4.05	0.745	6	مرتفعة
3	تحسّن وصول الأسر إلى الخدمات الأساسية (التعليم، الصحة، السكن)	3.98	0.768	8	مرتفعة
4	وفّرت المشروعات الصغيرة والمتوسطة فرص عمل لائقة للكوادر الوطنية	4.21	0.689	1	مرتفعة جداً
5	انخفضت معدلات البطالة في القطاعات التي تنشط فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة	4.09	0.731	5	مرتفعة
6	تعزيزت برامج التوطين بفضل التوسع في إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة	4.14	0.713	3	مرتفعة
7	تحسّن استقرار الدخل للأسر العاملة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة	4.02	0.756	7	مرتفعة
8	تنامت قدرة الأفراد على الادخار والاستثمار نتيجة لتحسن دخولهم	3.91	0.789	9	مرتفعة
9	تعزيز شعور الأفراد بالاستقرار الاقتصادي والرضا الوظيفي	4.11	0.724	4	مرتفعة

10	تحسنت جودة الحياة بصورة عامة للأسر المرتبطة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.88	0.798	10	مرتفعة
	المتوسط العام للمتغير التابع	4.06	0.625		مرتفعة

بلغ المتوسط الحسابي العام للمتغير التابع (تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل) (4.06) بانحراف معياري (0.625)، وهو ما يدل على درجة موافقة مرتفعة من أفراد العينة على إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية. وقد جاءت الفقرة الرابعة المتعلقة بتوفير فرص عمل لائقة للكوادر الوطنية في المرتبة الأولى بمتوسط (4.21).

4.4 اختبار فرضيات الدراسة

التحقق من الفرضية الرئيسة

نص الفرضية الرئيسة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بأبعادها (التمكين الاقتصادي، وتوليد فرص العمل، والابتكار وريادة الأعمال، والشمول المالي) على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية."

للتحقق من هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) بهدف قياس تأثير أبعاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة (كعوامل مستقلة) على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل (كعامل تابع). وقد جاءت نتائج التحليل كما يلي:

جدول (4 - 8): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر أبعاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار B	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة
(Constant)المقدار الثابت	0.487	3.245	** 0.001
التمكين الاقتصادي	0.312	5.876	** 0.000
توليد فرص العمل	0.398	7.124	** 0.000

0.000 **	4.587	0.241	الابتكار وريادة الأعمال
0.001 **	3.412	0.187	الشمول المالي
معامل التحديد $R^2 = 0.776$			معامل الارتباط $R = 0.881$
القيمة الاحتمالية = 0.000			قيمة الاختبار $F = 142.687$

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

تشير نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة في الجدول (8) إلى وجود علاقة تأثيرية دالة إحصائياً بين أبعاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمتغيرات مستقلة، وتحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل كمتغير تابع. فقد بلغ معامل التحديد (R^2) قيمة قدرها (0.776)، وهي نسبة مرتفعة تدل على أن (77.6%) من التباين في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية يمكن تفسيره من خلال المتغيرات الأربعة المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما تشير قيمة معامل الارتباط ($R = 0.881$) إلى وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المدروسة. فضلاً عن ذلك، بلغت قيمة (F) المحسوبة (142.687) بمستوى دلالة (0.000)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (0.01)، مما يؤكد المعنوية الكلية للنموذج.

أما على مستوى الأبعاد الفردية، فقد تبين أن بُعد "توليد فرص العمل" هو الأكثر تأثيراً على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل، حيث بلغ معامل الانحدار له ($B = 0.398$)، وبلغت قيمة T (7.124) بدلالة معنوية عالية. ($\text{Sig.} = 0.000$) ويؤكد ذلك الدور الحاسم الذي يلعبه توليد فرص العمل في تحسين الأوضاع المعيشية للأسر السعودية، إذ تمثل الوظيفة المنتجة المدخل الأهم لتحقيق التحسن المعيشي.

كما أظهرت النتائج أن بُعد "التمكين الاقتصادي" يأتي في المرتبة الثانية من حيث التأثير ($B = 0.312$ ، $T = 5.876$ ، $\text{Sig.} = 0.000$)، مما يعكس أهمية رفع مستوى الدخل والقدرة الشرائية في تعزيز تحسن المعيشة. وجاء بُعد "الابتكار وريادة الأعمال" في المرتبة الثالثة ($B = 0.241$ ، $T = 4.587$ ، $\text{Sig.} = 0.000$)، مما يدل على إسهام الابتكار وروح المبادرة في خلق قيمة اقتصادية مضافة تنعكس على المستوى المعيشي.

في حين أظهر بُعد “الشمول المالي” أثراً أقل نسبياً ($B = 0.187$) لكنه لا يزال ذا دلالة إحصائية ($\text{Sig.} = 0.001$)، ما يشير إلى أن تعزيز الشمول المالي وإتاحة الخدمات المصرفية والتمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يُمثّل فرصة لتحسين متكامل في منظومة دعم هذه المشروعات داخل المملكة العربية السعودية. وبناءً على ذلك، تؤكد هذه النتائج صحة الفرضية الرئيسة للدراسة.

ويتفرع منها الفروض التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

نص الفرضية: “يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتمكين الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية.”

للتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression Test)، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (4 - 9): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر التمكين الاقتصادي على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل

المتغير التابع	ملخص النموذج	تحليل التباينANOVA				المتغير المستقل	المعاملاتCoefficient				
تحسين مستوى المعيشة	معامل الارتباط r	معامل التحديد r²	درجة الحرية df	F المحسوبة	Sig. F	التمكين الاقتصادي	B	الخطأ المعياري	Beta	T	Sig. t
وخلق فرص العمل	0.748	0.559	1	486.327	0.000		0.671	0.030	0.748	22.052	0.000

للتحقق من هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) لقياس تأثير “التمكين الاقتصادي” باعتباره أحد أبعاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على “تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل”. وقد جاءت النتائج الإحصائية كما هو موضح في

الجدول (9)، حيث بلغ معامل الارتباط $R^2 = 0.748$ ، وهو ما يعكس وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين المتغيرين، كما بلغت قيمة معامل التحديد $(R^2) = 0.559$ ، مما يشير إلى أن (55.9%) من التباين في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل يُمكن تفسيره من خلال متغير التمكين الاقتصادي فقط، دون تدخل بقية الأبعاد الأخرى.

وبالاطلاع على نتائج تحليل التباين (ANOVA)، نجد أن قيمة F المحسوبة بلغت (486.327) بمستوى دلالة (Sig. = 0.000)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (0.01)، مما يعزز من دلالة النموذج ككل في تفسير الفرضية.

أما على مستوى معاملات الانحدار، فقد بلغ معامل التأثير ($B = 0.671$)، بقيمة ($T = 22.052$)، وهي أيضاً دالة عند مستوى (Sig. = 0.000)، ما يدل على أن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في التمكين الاقتصادي تؤدي إلى زيادة بمقدار (0.671) في مستوى تحسين المعيشة وخلق فرص العمل، ضمن شروط النموذج. وبناءً على ذلك، تُقبل الفرضية الفرعية الأولى.

الفرضية الفرعية الثانية:

نص الفرضية: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتوليد فرص العمل من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية."

للتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression)

(Test)، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (4 - 11): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر توليد فرص العمل على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل

المتغير التابع	ملخص النموذج	تحليل التباين ANOVA				المتغير المستقل	المعاملات Coefficient			
تحسين مستوى المعيشة	معامل الارتباط r	معامل التحديد r ²	درجة الحرية df	F المحسوبة	Sig. F	توليد فرص العمل	B	الخطأ المعياري	Beta	T
										Sig. t

0.000	24.080	0.776	0.030	0.712		0.000	579.864	1	0.602	0.776	خلق فرص العمل
-------	--------	-------	-------	-------	--	-------	---------	---	-------	-------	---------------

للتحقق من هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير "توليد فرص العمل" باعتباره أحد أبعاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على "تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل". وقد جاءت النتائج الإحصائية كما هو موضح في الجدول (10)، حيث بلغ معامل الارتباط $R = 0.776$ ، وهو ما يعكس وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين المتغيرين، كما بلغت قيمة معامل التحديد $(R^2) = 0.602$ ، مما يشير إلى أن (60.2%) من التباين في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل يمكن تفسيره من خلال متغير توليد فرص العمل فقط، دون تدخل بقية الأبعاد الأخرى.

وبالاطلاع على نتائج تحليل التباين (ANOVA)، نجد أن قيمة F المحسوبة بلغت (579.864) بمستوى دلالة (Sig. = 0.000)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (0.01)، مما يعزز من دلالة النموذج ككل في تفسير الفرضية.

أما على مستوى معاملات الانحدار، فقد بلغ معامل التأثير ($B = 0.712$)، بقيمة ($T = 24.080$)، وهي أيضاً دالة عند مستوى (Sig. = 0.000)، ما يدل على أن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في توليد فرص العمل تؤدي إلى زيادة بمقدار (0.712) في مستوى تحسين المعيشة وخلق فرص العمل، ضمن شروط النموذج. وتُمثل هذه النتيجة الأعلى بين الفروض الفرعية، مما يعكس المحورية البالغة لبعد توليد فرص العمل في تحقيق التحسن المعيشي. وبناءً على ذلك، تُقبل الفرضية الفرعية الثانية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

نص الفرضية: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للابتكار وريادة الأعمال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية."

للتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression Test)، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (4 - 11): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر الابتكار وريادة الأعمال على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل

المتغير التابع	ملخص النموذج	ANOVA تحليل التباين				المتغير المستقل	المعاملات Coefficient				
تحسين مستوى المعيشة	معامل الارتباط r	معامل التحديد r²	درجة الحرية df	F المحسوبة	Sig. F	الابتكار وريادة الأعمال	B	الخطأ المعياري	Beta	T	Sig. t
وخلق فرص العمل	0.712	0.507	1	393.752	0.000		0.648	0.033	0.712	19.843	0.000

للتحقق من هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير "الابتكار وريادة الأعمال" باعتباره أحد أبعاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على "تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل". وقد جاءت النتائج الإحصائية كما هو موضح في الجدول (11)، حيث بلغ معامل الارتباط $R = 0.712$ ، وهو ما يعكس وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين المتغيرين، كما بلغت قيمة معامل التحديد $(R^2) = 0.507$ ، مما يشير إلى أن (50.7%) من التباين في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل يمكن تفسيره من خلال متغير الابتكار وريادة الأعمال فقط، دون تدخل بقية الأبعاد الأخرى.

وبالاطلاع على نتائج تحليل التباين (ANOVA)، نجد أن قيمة F المحسوبة بلغت (393.752) بمستوى دلالة (Sig. = 0.000)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (0.01)، مما يعزز من دلالة النموذج ككل في تفسير الفرضية.

أما على مستوى معاملات الانحدار، فقد بلغ معامل التأثير (B = 0.648)، بقيمة (T = 19.843)، وهي أيضاً دالة عند مستوى (Sig. = 0.000)، ما يدل على أن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في الابتكار وريادة الأعمال تؤدي إلى زيادة بمقدار (0.648) في مستوى تحسين المعيشة وخلق فرص العمل، ضمن شروط النموذج. وبناءً على ذلك، تُقبل الفرضية الفرعية الثالثة.

الفرضية الفرعية الرابعة:

نص الفرضية: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية."

للتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression Test)، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (4 - 12): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر الشمول المالي على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل

المتغير التابع	ملخص النموذج	ANOVA تحليل التباين				المتغير المستقل	المعاملات Coefficient				
تحسين مستوى المعيشة	معامل الارتباط r	معامل التحديد r²	درجة الحرية df	F المحسوبة	Sig. F	الشمول المالي	B	الخطأ المعياري	Beta	T	Sig. t
وخلق فرص العمل	0.694	0.482	1	356.418	0.000		0.625	0.033	0.694	18.879	0.000

للتحقق من هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير "الشمول المالي" باعتباره أحد أبعاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على "تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل". وقد جاءت النتائج الإحصائية كما هو موضح في الجدول (12)، حيث بلغ معامل الارتباط $R = 0.694$ ، وهو ما يعكس وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين المتغيرين، كما بلغت قيمة معامل التحديد $(R^2) = 0.482$ ، مما يشير إلى أن (48.2%) من التباين في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل يمكن تفسيره من خلال متغير الشمول المالي فقط، دون تدخل بقية الأبعاد الأخرى.

وبالاطلاع على نتائج تحليل التباين (ANOVA)، نجد أن قيمة F المحسوبة بلغت (356.418) بمستوى دلالة (Sig. = 0.000)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (0.01)، مما يعزز من دلالة النموذج ككل في تفسير الفرضية.

أما على مستوى معاملات الانحدار، فقد بلغ معامل التأثير ($B = 0.625$) ، بقيمة ($T = 18.879$) ، وهي أيضاً دالة عند مستوى ($\text{Sig.} = 0.000$) ، ما يدل على أن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في الشمول المالي تؤدي إلى زيادة بمقدار (0.625) في مستوى تحسين المعيشة وخلق فرص العمل، ضمن شروط النموذج. وعلى الرغم من أن أثر الشمول المالي جاء في المرتبة الأخيرة بين الأبعاد، فإنه يظل دالاً إحصائياً ومؤثراً، مما يؤكد أن تطوير الخدمات المالية والتمويلية المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية يمثل ركيزة مكملة لمنظومة دعم هذه المشروعات. وبناءً على ذلك، تُقبل الفرضية الفرعية الرابعة.

الفصل الخامس: نتائج الدراسة وتوصياتها

1.5 تمهيد

يُمثل هذا الفصل المحطة الختامية للدراسة، إذ يستعرض أبرز النتائج التي تم التوصل إليها من خلال التحليل الإحصائي للبيانات الميدانية، ويربطها بالإطار النظري والدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة، ثم يقدم جملة من التوصيات العملية التي يمكن للجهات المعنية الاستفادة منها في تطوير منظومة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، بما يسهم في تعزيز دورها في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل.

2.5 نتائج الدراسة

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بأبعادها الأربعة مجتمعة على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية، إذ بلغ معامل التحديد (0.776)، وهو ما يدل على أن ما نسبته (77.6%) من التباين في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل يمكن تفسيره من خلال أبعاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويمكن إرجاع هذه النتيجة إلى الطبيعة التكاملية التي تتسم بها هذه المشروعات، إذ تتشابك أبعادها فيما بينها لتشكل منظومة متكاملة تنعكس آثارها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والأسر. كما يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء البيئة التشريعية والمؤسسية الداعمة لهذه المشروعات في المملكة العربية السعودية، وفي مقدمتها الجهود التي تبذلها الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، وتوافقها مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 التي وضعت تطوير هذا القطاع في صلب أولوياتها. وتتسق هذه النتيجة مع ما طرحه العش (2020) من تأكيد على الدور المحوري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم تنمية الاقتصاديات النامية، وتتقاطع مع ما يطرحه البلتاجي (2025) من ربط بين هذه المشروعات وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، كما تتلاقى مع طرح (Erdin & Ozkaya 2020) الذي ربط بين هذه المشروعات وجودة الحياة، وما يطرحه (Endris & Kassegn 2022) من ربط بينها وبين التنمية المستدامة.

وتبيّن أن بُعد توليد فرص العمل جاء في المرتبة الأولى من حيث التأثير على المتغير التابع، إذ بلغ معامل الانحدار له (0.398) في تحليل الانحدار المتعدد، و(0.712) في تحليل الانحدار البسيط، وفسّر منفرداً ما نسبته (60.2%) من التباين في تحسين مستوى المعيشة. ويمكن إرجاع هذه النتيجة إلى أن العمل يُمثّل المدخل الأهم لتحقيق التحسن المعيشي، إذ لا يتحقق هذا التحسن إلا عبر امتلاك الأفراد لمصادر دخل منتظمة تُتيح لهم تلبية احتياجاتهم. كما يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء الاهتمام المتنامي في المملكة العربية السعودية ببرامج التوطين وإحلال العمالة الوطنية، حيث تُمثّل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بيئة خصبة لهذه البرامج. وتتسق هذه النتيجة مع ما طرحه الجناحي (2020) من تأكيد على دور المشروعات الصغيرة في معالجة مشكلة البطالة، كما تتقاطع مع ما يطرحه عطية (2021) من ربط بين بيئة الأعمال وخلق فرص العمل.

وأظهرت النتائج أن بُعد التمكين الاقتصادي جاء في المرتبة الثانية من حيث التأثير، إذ بلغ معامل الانحدار له (0.312) في تحليل الانحدار المتعدد، و(0.671) في تحليل الانحدار البسيط، وفسّر منفرداً ما نسبته (55.9%) من التباين في المتغير التابع. ويمكن إرجاع هذه النتيجة إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تُتيح للأفراد فرصاً حقيقية لامتلاك مصادر دخل مستقلة، وتعزيز قدرتهم الشرائية، والإسهام في تنويع مصادر الدخل الأسري. كما يمكن تفسير ذلك بأن التمكين الاقتصادي لا يقتصر على البعد المادي البحت، وإنما يمتد إلى البعد النفسي المتمثل في شعور الفرد بالاستقلالية الاقتصادية والقدرة على اتخاذ القرارات. وتتسق هذه النتيجة مع ما يطرحه أبوقرون ودفع السيد (2022) من تأكيد على دور المشروعات الصغيرة في تخفيف حدة الفقر، وما يطرحه عبدالهادي ومسعود (2022) من ربط بين هذه المشروعات والتمويل الإسلامي، كما تتلاقى مع طرح Boboev et al. (2026) فيما يتعلق برفع مستوى معيشة السكان عبر المشروعات الصغيرة.

وكشفت النتائج أن بُعد الابتكار وريادة الأعمال جاء في المرتبة الثالثة من حيث التأثير، إذ بلغ معامل الانحدار له (0.241) في تحليل الانحدار المتعدد، و(0.648) في تحليل الانحدار البسيط، وفسّر منفرداً ما نسبته (50.7%) من التباين في المتغير التابع. ويمكن إرجاع هذه النتيجة إلى أن الابتكار وريادة الأعمال يُمثّلان محركاً جوهرياً لنمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطورها، إذ يُتيحان لها تطوير منتجات وخدمات جديدة، وتحسين قدرتها التنافسية، والاستجابة لاحتياجات السوق المتغيرة. كما يمكن تفسير حصول هذا البعد على مرتبة لاحقة نسبياً بأن الابتكار يحتاج إلى بيئة مؤسسية متكاملة من حاضنات الأعمال وبرامج التدريب والاستشارات لتعظيم أثره، وهي بيئة ما تزال في طور التطور في كثير من

المشروعات السعودية. وتتسق هذه النتيجة مع ما يطرحه آدم وآخرون (2022) من ربط بين الريادة الاستراتيجية وأداء المشروعات، وما يطرحه سايبى (2021) من تأكيد على دور ريادة الأعمال في التنمية الاقتصادية، كما تتقاطع مع طرح المومني وكنعان (2020) فيما يتعلق بدور حاضنات الأعمال، وما يطرحه النايض وآخرون (2021) من تأكيد على البعد التقني لهذه الحاضنات، وتتلاقى مع ما يقدمه Pramono et al. (2021) فيما يتصل بمحددات تطور هذه المشروعات.

وأظهرت النتائج أن بُعد الشمول المالي جاء في المرتبة الأخيرة من حيث التأثير، إذ بلغ معامل الانحدار له (0.187) في تحليل الانحدار المتعدد، و(0.625) في تحليل الانحدار البسيط، وفسر منفرداً ما نسبته (48.2%) من التباين في المتغير التابع. ويمكن إرجاع هذا الترتيب إلى وجود تحديات نسبية تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى التمويل والخدمات المصرفية الملائمة لطبيعتها، رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الجهات التمويلية في المملكة العربية السعودية. كما يمكن تفسير ذلك في ضوء فجوة التمويل القائمة بين احتياجات هذه المشروعات وما هو متاح فعلياً من قنوات تمويلية. وتتسق هذه النتيجة مع ما يطرحه صخري وبن علي (2021) من تأكيد على دور منتجات المالية الإسلامية في تمويل هذه المشروعات، وما يطرحه هلال وعفان (2023) من ربط بين البنك المركزي ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما تتقاطع مع طرح مقابلة وآخرون (2025) فيما يتصل بفجوة التمويل وبورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وفيما يتعلق بالمتغير التابع، أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي العام لتحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل بلغ (4.06)، وهو ما يدل على درجة موافقة مرتفعة من أفراد العينة على إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق هذا التحسن. ويمكن إرجاع هذه النتيجة إلى الانعكاسات الإيجابية المباشرة وغير المباشرة لتوسع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المملكة، لا سيما في ظل التحولات التي تشهدها بيئة الأعمال السعودية في إطار مستهدفات رؤية 2030. وتتقاطع هذه النتيجة مع ما يطرحه محمود (2021) من ربط بين الجهود المؤسسية وتحسين مستوى المعيشة، وما يطرحه نيل وآخرون (2025) من ربط بين برامج الحماية الاجتماعية ومستوى معيشة الأسر، كما تتلاقى مع طرح الوكيل (2020) فيما يتصل بآليات تحسين المعيشة، وما يطرحه الخزرجي (2026) من ربط بين الإنفاق العام وتحسين مستوى المعيشة. وعلى الصعيد الدولي، تتسق هذه النتيجة مع ما يطرحه Sinaga & Sitorus (2023) من ربط بين المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ورفاهية المجتمع، وما يقدمه Imramziyeva et

(2025). al. فيما يتصل بدور هذه المشروعات في مكافحة الفقر والرفاه الاقتصادي، وتتقاطع مع طرح Ndubisi et al. (2021) فيما يتعلق بإسهامها في التنمية الاقتصادية المستدامة، وما طرحه Omowole et al. (2024) من ربط بينها وبين التنمية الاقتصادية الحضرية في الاقتصادات الناشئة.

وعلى صعيد العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة، أظهرت النتائج وجود علاقات ارتباطية موجبة ودالة إحصائياً بين جميع أبعاد المتغير المستقل فيما بينها، وبينها وبين المتغير التابع. ويمكن إرجاع ذلك إلى الترابط الجوهرى بين هذه الأبعاد، إذ يُغذّي كل بُعد منها الأبعاد الأخرى، فالتمكين الاقتصادي يهيئ بيئة مناسبة لتوليد فرص العمل، والابتكار يُعزّز قدرة المشروعات على النمو والتوسع، والشمول المالي يُتيح الموارد اللازمة لتفعيل هذه الأبعاد جميعها. كما تتقاطع هذه النتيجة مع ما طرحه أحمد (2020) من ربط بين تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاقتصاد، وما طرحه محمد والحراني (2025) من ربط بينها وبين الاتصالات التسويقية المتكاملة.

وفيما يتعلق بأبرز فقرات المتغير المستقل، تبين أن فقرة "تستوعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة أعداداً متنامية من القوى العاملة الوطنية" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.28). ويمكن تفسير ذلك بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتميز بكثافة العمل أكثر من اعتمادها على رأس المال، مما يجعلها أكثر قدرة على استيعاب القوى العاملة مقارنة بالمشروعات الكبرى، وهو ما يتسق مع طرح الجناحي (2020) فيما يتصل بدور هذه المشروعات في معالجة مشكلة البطالة.

أما على صعيد فقرات المتغير التابع، فقد جاءت فقرة "وفّرت المشروعات الصغيرة والمتوسطة فرص عمل لائقة للكوادر الوطنية" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.21). ويمكن إرجاع ذلك إلى الجهود الكبيرة التي تبذلها المملكة العربية السعودية في إطار برامج التوطين، وإلى الدور المتنامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير وظائف للكوادر الوطنية، وهو ما يتسق مع طرح عطية (2021) فيما يتصل بآليات مواجهة تحديات سوق العمل.

3.5 توصيات الدراسة

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة، يقدم الباحث جملة من التوصيات الموجهة إلى الجهات المعنية بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، على النحو الآتي:

- العمل على تعزيز منظومة التشريعات والسياسات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتبسيط الإجراءات النظامية المتعلقة بتأسيسها وتشغيلها وتوسعها، بما يسهم في تخفيف الأعباء على رواد الأعمال وتشجيعهم على الانخراط في هذا القطاع.
- تطوير برامج التوطين الموجهة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصورة تتناسب مع طبيعتها وقدراتها، مع تقديم حوافز للمنشآت التي تحقق نسب توطين مرتفعة، وتوفير برامج تدريبية متخصصة لإعداد الكوادر الوطنية المؤهلة للعمل في هذا القطاع.
- توسيع نطاق الخدمات التمويلية المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، عبر تطوير منتجات مالية متخصصة تتلاءم مع طبيعة دوراتها التشغيلية، وتنويع قنوات التمويل لتشمل التمويل التقليدي والإسلامي وتمويل المخاطر وبورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز دور البنوك المركزية والمؤسسات المصرفية في معالجة فجوة التمويل التي تعاني منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تخصيص نسب محددة من المحافظ التمويلية لهذه المشروعات، وتقديم ضمانات حكومية تُيسر حصولها على التمويل المطلوب.
- التوسع في إنشاء حاضنات الأعمال ومسرعاتها في مختلف مناطق المملكة، وتطوير منظومة الدعم الفني والاستشاري لرواد الأعمال، بما يشمل إعداد دراسات الجدوى وخطط العمل والاستشارات التسويقية والإدارية والتقنية.
- تشجيع الابتكار وريادة الأعمال من خلال تخصيص جوائز ومنح للمشروعات الابتكارية، ودعم نقل التكنولوجيا وتوطينها في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبناء جسور تعاون بين هذه المشروعات والجامعات ومراكز البحث العلمي.
- تطوير القدرات التسويقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال برامج تدريبية متخصصة في التسويق الرقمي والاتصالات التسويقية المتكاملة وبناء العلامات التجارية، مع توفير منصات تسويق إلكتروني وطنية تُتيح لهذه المشروعات الوصول إلى أسواق أوسع.
- إيلاء اهتمام خاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الأقل تنميةً في المملكة، من خلال تقديم حوافز إضافية للاستثمار فيها، وتطوير البنية التحتية الداعمة للأنشطة الاقتصادية، بما يسهم في تحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق الجغرافية.
- تعزيز التكامل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمنشآت الكبرى عبر بناء سلاسل توريد محلية، وتشجيع المنشآت الكبرى على التعاقد مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توريد المنتجات والخدمات.

- تطوير منظومة إحصائية متكاملة لرصد بيانات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأدائها وإسهامها في الاقتصاد الوطني، بما يُتيح متابعة تطور هذا القطاع وتقييم فاعلية السياسات الموجهة له.
- تنظيم برامج توعية وتنقيف اقتصادي لتعزيز ثقافة ريادة الأعمال في المجتمع السعودي، لا سيما بين فئة الشباب وحديثي التخرج، بما يُسهم في توسيع قاعدة الإقبال على تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- توسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية لتشمل العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يُعزّز من جاذبية العمل في هذا القطاع، ويُسهم في رفع جودة فرص العمل المتاحة فيه.
- تشجيع تأنيث القطاع، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تملكها أو تديرها سيدات الأعمال، من خلال برامج تمويلية وتدريبية متخصصة، بما يُسهم في تعزيز مشاركة المرأة السعودية في الاقتصاد الوطني.
- بناء شراكات فاعلة بين القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع غير الربحي لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والاستفادة من خبرات المؤسسات الدولية المتخصصة في هذا المجال.
- إجراء دراسات دورية لقياس أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية، ورصد التحديات التي تواجهها، وتقديم مقترحات لتطوير السياسات الداعمة لها.

4.5 مقترحات لدراسات مستقبلية

يقترح الباحث إجراء دراسات مستقبلية تتناول الموضوعات التالية:

- دراسة أثر التحول الرقمي على أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.
- دراسة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في إطار مستهدفات رؤية المملكة 2030.
- دراسة التحديات التي تواجه ريادة الأعمال النسائية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.
- دراسة مقارنة بين تجارب الدول الخليجية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- دراسة أثر منتجات التمويل الإسلامي على نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة واستدامتها.
- دراسة العلاقة بين حاضنات الأعمال ومسرعاتها ونجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة الناشئة.

Abstract

This study aimed to identify the impact of small and medium enterprises (SMEs), through their dimensions (economic empowerment, job creation, innovation and entrepreneurship, and financial inclusion), on improving the standard of living and creating job opportunities in the Kingdom of Saudi Arabia. The study adopted the descriptive-analytical approach, with its population consisting of owners, partners, and executive managers of SMEs. A stratified random sample of (385) respondents was selected from the major geographical regions of the Kingdom and across diverse economic sectors. A questionnaire was used as the primary data collection tool after verifying its validity and reliability, with Cronbach's Alpha coefficient for the entire instrument reaching (0.942). Data were statistically processed using SPSS V.26, employing descriptive statistics, Pearson correlation coefficient, and simple and multiple linear regression analyses.

The findings revealed a statistically significant impact at the level of ($\alpha \leq 0.05$) of SMEs, with their four combined dimensions, on improving the standard of living and creating job opportunities, as these dimensions explained (77.6%) of the variance in the dependent variable. Job creation ranked first in terms of impact, followed by economic empowerment, then innovation and entrepreneurship, and finally financial inclusion. The study recommended developing the legislative framework supporting these enterprises, expanding available financing channels, strengthening Saudization programs, expanding business incubators and accelerators, and encouraging innovation and entrepreneurship to enhance their contribution to achieving the objectives of Saudi Vision 2030.

Keywords: Small and Medium Enterprises, Standard of Living Improvement, Kingdom of Saudi Arabia, Vision 2030.

المراجع

المراجع العربية

- أبوقرون، أمير سليمان مصطفى، و دفع السيد، ليلي علي القشاط. (2022). دور المشروعات الصغيرة في تخفيف حدة الفقر في السودان: دراسة حالة محلية شندي. مجلة القلزم العلمية، ع20 ، 103 - 126. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1275092>
- أحمد، هيام سالم زيدان. (2020). العلاقة بين تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاقتصاد المصري: نماذج من تجارب دول آسيوية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج11، ع1 ، 321 - 353. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1050411>
- آدم، حسابو أحمد حسابو، محمد، أيمن محمد عامر، و مدني، ابتسام محمد أحمد. (2022). دور الريادة الاستراتيجية في تطوير أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة مشروعات الخريج المنتج بمدينة كوستي ولاية النيل الأبيض 2019 - 2020 م. مجلة القلزم العلمية، ع17 ، 21 - 44. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1248116>
- البلتاجي، محمد جابر عبد الحميد. (2025). دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة تحليلية تطبيقية على مصر. المجلة القانونية، مج25، ع1 ، 885 - 918. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1627836>
- الجناحي، رائد جواد كاظم. (2020). دور المشروعات الصغيرة لمعالجة مشكلة البطالة في العراق. آداب الكوفة، مج12، ع43 ، 633 - 666. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1054027>
- الخزرجي، ايناس ناجي حمد. (2026). تأثير الإنفاق العام في تحسين مستوى المعيشة والقضاء على الفقر في ضوء الشريعة الإسلامية. مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، مج18، ع1 ، 1214 - 1231. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1651589>

- سايبى، صندرة. (2021). دور ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد. مجلة اقتصاديات المال والأعمال، مج5، ع4 ، 88 - 113. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1228654>
- صخري، عبدالوهاب، و بن علي، سمية. (2021). دور منتجات المالية الإسلامية في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة استكشافية على مستوى بنك البركة، بنك الإسلام وبنك الخليج الجزائر. مجلة أبعاد اقتصادية، مج11، ع1 ، 94 - 118. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1211150>
- عبدالهادي، العربي مصطفى، و مسعود، سألما عمر. (2022). دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. مجلة الدراسات الاقتصادية، مج5، ع1 ، 137 - 152. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1248776>
- العش، رشا عوني عبدالله. (2020). تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم تنمية الاقتصاديات النامية. مجلة التجارة والتمويل، عدد خاص ، 1 - 38. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1128280>
- عطية، أشرف إبراهيم. (2021). واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري: تحديات العمل وآليات المواجهة. مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، مج63، ع1 ، 1 - 135. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1294265>
- محمد، حازم أحمد محمود، و الحوراني، نهلة زيدان عبدالمؤمن إبراهيم. (2025). الاتصالات التسويقية المتكاملة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بتسويق العلامة التجارية لها. المجلة العلمية لبحوث المرأة والإعلام والمجتمع، مج2، ع3 ، 181 - 259. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1602229>
- محمود، مشيرة محمود أحمد. (2021). تقويم جهود الجمعيات الأهلية في تحسين مستوى المعيشة للعمالة غير المنتظمة. مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، ع23 ، 473 - 512. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1181655>
- مقابلة، إيهاب خالد محمد، المحروق، ماهر حسن، و مقابلة، ليث. (2025). فجوة التمويل ودور بورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. جسر التنمية، ع171 ، 2 - 66. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1571779>

- المومني، رياض عبدالله محمد، و كنعان، عالية أحمد. (2020). دور حاضنات الأعمال في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة: تجربة الشركة الأردنية للإبداع. إربد للبحوث والدراسات الإنسانية، مج22، ع2 ، 1 - 50. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1128019>
- النايض، امحمد عمار المبروك، عوض، أحمد، و السعيد، هاني محمد. (2021). الدور التقني لحاضنات الأعمال في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة ميدانية على حاضنات الأعمال الليبية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج12، ع2 ، 471 - 494. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1168403>
- نيل، منى حماده غازي أحمد، الحاييس، عبدالوهاب جودة عبدالوهاب، و حجازي، هاني محمد بهاء الدين علي. (2025). دور برامج الحماية الاجتماعية في تحسين مستوى معيشة الأسر الفقيرة: دراسة ميدانية على عينة من المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة. مجلة كلية الآداب، مج31، ع1 ، 375 - 416. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1600883>
- هلال، ماهر السباعي عبدالوهاب، و عفان، منال محمد الحسانين. (2023). دور البنك المركزي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة طنطا، طنطا. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1679308>
- الوكيل، رمضان رزق بدوى السيد. (2020). تفعيل دور الزكاة في تحسين مستوى المعيشة بين الأفراد في ضوء الفقه الإسلامي. حولية كلية الدراسات الإسلامية بنين بأسوان، مج3، ع1 ، 765 - 884. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1574417>

المراجع الأجنبية

- Aprilia, N., Subroto, W. T., & Sakti, N. C. (2025). The role of small and medium enterprises (SMEs) in supporting the people's economy in Indonesia. International Journal of Research and Scientific Innovation, XI (XII), 368-376.
- Boboev, A. C., Qobilov, H. X., & Xalilova, M. H. (2026). IMPROVING THE STANDARD OF LIVING OF THE POPULATION THROUGH SMALL BUSINESSES. Shokh Articles Library, 1(1), 313-319
- Endris, E., & Kassegn, A. (2022). The role of micro, small and medium enterprises (MSMEs) to the sustainable development of sub-Saharan Africa and its challenges: a systematic review of evidence from Ethiopia. Journal of Innovation and Entrepreneurship, 11(1), 20 .

- Erdin, C., & Ozkaya, G. (2020). Contribution of small and medium enterprises to economic development and quality of life in Turkey. *Heliyon*, 6(2).
- Imramziyeva, M., Issayeva, A., Dzhubalieva, Z., Tapalova, A., & Beketova, K. (2025). The role of small and medium enterprises in poverty alleviation and economic well-being. *Eurasian Journal of Economic and Business Studies*, 68(4), 101-112.
- Ndubisi, N. O., Zhai, X. A., & Lai, K. H. (2021). Small and medium manufacturing enterprises and Asia's sustainable economic development. *International Journal of Production Economics*, 233, 107971.
- Omowole, B. M., Olufemi-Phillips, A. Q., Ofodile, O. C., Eyo-Udo, N. L., & Ewim, S. E. (2024). The role of SMEs in promoting urban economic development: A review of emerging economy strategies. *Journal Name Unspecified*
- Pramono, R., Sondakh, L. W., Bernarto, I., Juliana, J., & Purwanto, A. (2021). Determinants of the small and medium enterprises progress: A case study of SME entrepreneurs in Manado, Indonesia. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 8(1), 881-889.
- Reswita, A. I., & Sukiyono, K. (2021). the Role of Small and Medium Enterprises (SME) on the Economy. *International Journal of Social Science*, 1(4), 467-472.
- Sinaga, A. A. P., & Sitorus, S. A. (2023). The role of micro, small and medium enterprises (MSMEs) towards community welfare in Medan City. *Economics, Management and Sustainability*, 8(2), 44-52
- Varga, J. (2021). Defining the economic role and benefits of micro, small and medium-sized enterprises in the 21st century with a systematic review of the literature. *Acta Polytechnica Hungarica*, 18(11), 209-228

الملاحق

استمارة استبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أخي الكريم / أختي الكريمة

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحثين بإجراء دراسة حول قياس دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية

ونظراً لما لديكم من المعرفة العلمية والخبرة العملية ذات الصلة بموضوع البحث، نأمل الحصول منكم على العون والمساعدة في توفير المعلومات المناسبة لأغراض البحث، من خلال التكرم بإبداء رأيكم بالتأشير على الإجابة المناسبة من وجهة نظركم.

وأتقدم لحضراتكم بجزيل الشكر والتقدير للمساهمة في جهودكم في تعبئة هذا الاستبيان علماً أن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها منكم ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم لغير أغراض هذا البحث، وسوف أزوّدكم بنتائج هذه الدراسة حال اكتمالها إن شاء الله.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

أولاً: البيانات الشخصية

- 1- النوع الاجتماعي ☐ ذكر ☐ أنثى
- 2- العمر ☐ 30 سنة فأقل ☐ من 40 - 30 سنة ☐ 50 - 40 سنة ☐ من 50 سنة فأكثر
- 3- المؤهل العلمي ☐ ثانوي فأقل ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ دراسات عليا
- 4- سنوات الخبرة ☐ 5 سنوات فأقل ☐ من 5 - 10 سنوات ☐ من 10 - 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة
- 5- المسمى الوظيفي ☐ مالك مشروع ☐ شريك ☐ مدير تنفيذي ☐ مدير إدارة
- 6- القطاع الاقتصادي ☐ التجارة والتجزئة ☐ الصناعة والتصنيع ☐ الخدمات ☐ التقنية والمعلومات ☐ السياحة والضيافة ☐ الزراعة والأغذية

ثانياً محاور الاستبيان

❁ المحور الأول: دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ضع إشارة (✓) في المربع المناسب لاختيارك:

معارض بشدة	معارض	محايد	أوافق	أوافق بشدة	البعد
التمكين الاقتصادي					
					تُسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الدخل الفردي والأسري لأصحابها والعاملين فيها
					تُتيح المشروعات الصغيرة والمتوسطة فرصاً لرفع القدرة الشرائية للأسر السعودية
					تُسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي
					تُمكن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأفراد من امتلاك مصادر دخل مستقلة ومستدامة
توليد فرص العمل					
					تستوعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة أعداداً متنامية من القوى العاملة الوطنية
					تُسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خفض معدلات البطالة بين الشباب السعودي
					تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة برامج التوطين في القطاعات الاقتصادية المختلفة
					تُتيح المشروعات الصغيرة والمتوسطة فرصاً متنوعة لمختلف المستويات المهارية والتعليمية
الابتكار وريادة الأعمال					

معارض بشدة	معارض	محايد	أوافق	أوافق بشدة	البعد
					تُبنى المشروعات الصغيرة والمتوسطة أفكاراً ابتكارية في منتجاتها وخدماتها
					تُسهّم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تطوير منتجات وخدمات جديدة في السوق المحلية
					تُحفّز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بيئة ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية
					تُوظّف المشروعات الصغيرة والمتوسطة التقنيات الحديثة في عملياتها الإنتاجية والتسويقية
الشمول المتكامل					
					تتوافر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة قنوات تمويلية متنوعة وملائمة لطبيعتها
					تحصل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الخدمات المصرفية بصورة ميسرة
					يُسهّم التمويل المتاح في نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة واستدامتها
					تتوافر منتجات مالية متخصصة تلبي احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة

✿ المحور الثاني: تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص عمل، ضع إشارة (√) في المربع المناسب لاختيارك:

المبعد	أوافق بشدة	أوافق	محايد	معارض	معارض بشدة
أسهمت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في رفع مستوى الدخل الأسري في المملكة العربية السعودية					
ارتفعت القدرة الشرائية للأسر السعودية نتيجة لتوسع المشروعات الصغيرة والمتوسطة					
تحسّن وصول الأسر إلى الخدمات الأساسية (التعليم، الصحة، السكن)					
وفّرت المشروعات الصغيرة والمتوسطة فرص عمل لائقة للكوادر الوطنية					
انخفضت معدلات البطالة في القطاعات التي تنشط فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة					
تعزّزت برامج التوطين بفضل التوسع في إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة					
تحسّن استقرار الدخل للأسر العاملة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة					
تنامت قدرة الأفراد على الادخار والاستثمار نتيجة لتحسن دخولهم					
تعزّز شعور الأفراد بالاستقرار الاقتصادي والرضا الوظيفي					
تحسّنت جودة الحياة بصورة عامة للأسر المرتبطة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة					

Mid Ocean University

College of Management

Master of project management



**The Role of Small and Medium Enterprises (SMEs)
in Improving Living Standards and Creating Job
Opportunities: An Applied Study in the Kingdom of
Saudi Arabia**

Prepared by:

Abdulaziz Mutazbellah Tolah

253000860

Main supervisor/
Dr. Al-Faisal Abdelhamid

Second supervisor/
Dr. Fayez Jarad

2026 – 1448